

Distr.: General
15 November 2011
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

مشروع نص تفاوضي أعده الرئيس للأونكتاد الثالث عشر

جنيف، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

أولاً - من أكرأ إلى الدوحة

١- لقد شهد الاقتصاد العالمي تغيرات هائلة في الفترة التي انقضت منذ انعقاد الأونكتاد الثاني عشر في أكرأ في عام ٢٠٠٨. كما شهد، في الوقت نفسه، استمرار بعض الاتجاهات. وأظهرت هذه التغيرات والاتجاهات وجود سلسلة من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية المترابطة ترابطاً وثيقاً، وهي اختلالات تعوق التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وستتوقف إمكانيات التنمية خلال السنوات المقبلة على كيفية تعامل واضعي السياسات مع هذه الاختلالات.

٢- ولذلك فقد آن الأوان لاغتنام الفرصة لإحداث تغيير ولتطبيق الدروس المستفادة من الأزمة وبناء شراكة جديدة من أجل مستقبل أفضل. ويشكّل انعقاد الأونكتاد الثالث عشر خطوة هامة للشروع في العمل من جديد وإعادة التفكير في سياسة التنمية. ويكمن الطريق نحو العولمة التي محورها التنمية في الأخذ بنهج يقوم على الحوار البناء والشامل للجميع وعلى تضافر الجهود.

٣- ولهذه الروح الإيجابية أهمية بالغة لأن البدايات الجديدة والنُهج الجديدة تتطلب أفكاراً جديدة. ويتوقف الدور الذي يضطلع به الأونكتاد كحاضن للأفكار على وجود استعداد لدى جميع البلدان للانخراط في العمل البناء بحيث يتسنى للأونكتاد أن يواصل أداء دوره كمنتدى هام لمناقشة الأفكار الجديدة والتفكير فيها وبحيث يمكن لتلك الأفكار أن تُسهم في الاضطلاع بعمل ملموس إلى حد أبعد في محافل أخرى.

٤- ولهذا العمل أسسه القوية في الأونكتاد. ولقد جاء اتفاق أكرّا تعبيراً عن أفضل تقاليد الأونكتاد في اضطلاعهم بدور طليعي رائد وفي اتباع نهج بناء إزاء التنمية يقوم على أساس أركان عمله الثلاثة المتمثلة في تحليل السياسات، وبناء توافق في الآراء، والتعاون التقني. ولا تزال النتائج التي خلص إليها الأونكتاد الثاني عشر صالحة، ومن ثم فإن هذا المؤتمر يعيد تأكيدها. بيد أن العالم قد تغيّر ويجب على الأونكتاد أن يواكب هذا التغيّر. ولذلك فإن هذا المؤتمر ينطلق من اتفاق أكرّا ويبنى عليه ويحدّثه لكي يتسنى للأونكتاد تدعيم دوره وتأثيره الإنمائيين.

٥- وهناك تحديات كثيرة بعضها جديد وناشئ وبعضها الآخر قديم ومستمر. وقد ثبتت على نحو مُحبط أن الحلول التي جُرِّبت في الماضي لم تكن ناجعة. إلا أنه خلف هذا المشهد القائم الذي يتبدى حالياً تكمن إمكانات ظهور اقتصاد عالمي أقوى تفضي إلى إقامة شراكات جديدة من أجل تعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

٦- وقد أدت الأزمة المالية التي حدثت بعد فترة وجيزة من مؤتمر أكرّا إلى حدوث أول انكماش يتعرض له الاقتصاد العالمي منذ فترة الثلاثينات من القرن الماضي. ورغم أن هذه الأزمة قد نشأت أصلاً في البلدان المتقدمة، فقد كان انتشارها سريعاً جداً من جرّاء الحركات المعاكسة للتدفقات المالية وتدفقات التجارة والاستثمار. ولم تكن أشد بلدان العالم فقراً بمنأى عن الأزمة. وعلى الرغم من الجهود السياسية المنسقة التي بذلتها الاقتصادات الرئيسية، المتقدمة منها والنامية، لا يزال الاقتصاد العالمي هشاً. والواقع أن الأزمة قد أظهرت أن جميع البلدان، المتقدمة والنامية على حد سواء، يمكن أن تتكبّد تكاليف سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة نتيجة للديون المفرطة، ونقص السيولة، وعدم كفاية الحيز المتاح لاختيار السياسات. ولذلك فإن نطاق الأزمة ومداه واستمرارها هي أمور تتطلب إعادة التفكير في المبادئ والقيم وما يلازمها من التدابير السياسية السليمة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، التي من شأنها أن تعزز النشاط الاقتصادي القوي والمستدام ومسارات التنمية الشاملة للجميع.

٧- ويتمثل التحدي الثاني، الذي يُحتمل أن يكون أكثر خطورة، في إطعام سكان العالم الذين تتزايد أعدادهم. وقد أثار الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية مسألتي الجوع وانعدام الأمن الغذائي خلال مؤتمر أكرّا وما زال يشكل منذئذ مصدر اضطراب اجتماعي وسياسي خطير في عدد من البلدان. ويحدث تقلّب أسعار الأغذية في اتجاه تصاعدي نتيجة لقوى اقتصادية رئيسية وكذلك لتزايد "أمولة" أسواق السلع الأساسية. وتشكّل زيادة استقرار أسعار المواد الغذائية عنصراً أساسياً من عناصر الأمن الغذائي. إلا أن التحدي الذي يكمن خلف ذلك يتمثل في النهوض بالتنمية الزراعية وتوزيع الأغذية وزيادة الغلة من خلال رفع مستويات الاستثمار والتقدم التكنولوجي الذي تُجني فوائده على نطاق واسع.

٨- وثمة تحدٍّ ثالث قد نشأ فيما يتعلق بالزيادات القوية التي شهدتها أسعار الطاقة، وهو تحدٍّ يثير أيضاً مسألة انعدام أمن الطاقة. إذ لا يزال يتعين بناء الجزء الأعظم من الهياكل

الأساسية للطاقة في العديد من البلدان النامية، وهذا يعني أن إمدادات خدمات الطاقة لا تزال ناقصة ومكلفة، مما يحرم ما يقدر بملياري شخص من إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة. ولا بد من سد هذه الفجوة من أجل بناء مسارات تنمية شاملة للجميع.

٩- أما التحدي الرابع الذي يُحتمل أن تكون له آثار مدمرة فهو تحدي تغيّر المناخ. والذي يُبرز ما تتسم به معالجة هذه المشكلة من إلحاح هو التزايد المستمر في انبعاثات غازات الدفيئة. وقد شعر بعض البلدان النامية بالفعل بوطأة تأثير ارتفاع درجات الحرارة، حيث أصبح ما يقدر بنحو ٣٠٠ مليون شخص معرضين بالفعل للتأثر بتغير المناخ. كما أن الأخطار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وهي ليست جميعها مرتبطة بتغير المناخ، قد أخذت تزيد من الهواجس المتعلقة بتفاقم حالة انعدام الأمن البيئي في البلدان كافة، وبخاصة في أشد البلدان والمجتمعات المحلية فقراً. ولهذه التحديات جميعها انعكاساتها على التمويل والاستثمار والتجارة والتنمية.

١٠- ومن الاتجاهات التي برزت إلى حد أبعد بكثير منذ الأزمة المالية اتجاه يتمثل في ارتفاع مستوى عدم المساواة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وهذا يطرح تحدياً مباشراً أمام التنمية المستدامة والشاملة للجميع. كما أنه يقوض الثقة والشعور بالتضامن، وهما أمران أساسيان للتوصل إلى حلول تقوم على التعاون، ولا سيما على المستوى العالمي.

١١- ويُضاف إلى ذلك أن هذه المخاطر تطرح تحديات صعبة أمام المسؤولين عن رسم السياسات. إلا أن ما بات واضحاً على نحو متزايد منذ مؤتمر أكرا هو أن هذه المخاطر مترابطة ارتباطاً وثيقاً. فعدم الاستقرار في مكان أو سوق ما ينتشر بسرعة إلى أماكن وأسواق أخرى. وهذا يُبرز أهمية الحوكمة الفعالة، على المستويات كافة، للتصدي للتحديات التي يطرحها عالم اليوم المترابط.

١٢- وإذا استمرت هذه الاختلالات وظل الانتعاش الاقتصادي هشاً، فسيكون هناك خطر حقيقي يتمثل في حدوث تراجع سياسي قد يقضي على الفوائد الناشئة عن اقتصاد عالمي أكثر انفتاحاً بل ربما يفضي إلى تقويض الانجازات التي حققتها عملية التكامل الاقتصادي. ومما لا شك فيه أن العبء الناجم عن قلب اتجاه التكامل الاقتصادي الدولي سيكون أشد ما يكون على أولئك الأقل قدرة على تحمله، ولكن الضرر سيلحق بجميع البلدان والمجتمعات.

١٣- ولذلك فإن تجنب حدوث ردّة في مواجهة العولمة، وإيجاد حلول دائمة للاختلالات التي تهدد التنمية المستدامة والشاملة للجميع، سيتطلبان اتخاذ تدابير وإجراءات جماعية، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويجب على المجتمع الدولي أن يحدّد المبادئ والشرائط والأولويات لعولمة محور التنمية. والقيام بذلك يمكن أن يشكل بداية جديدة للعمل المتعدد الأطراف بصفة عامة، وللتعاون الإنمائي بصفة خاصة.

ثانياً - عولمة محورها التنمية: نحو تحقيق نمو وتنمية شاملين ومستدامين

١٤ - تبين العولمة تزايد الترابط بين الدول من خلال تزايد تدفقات التجارة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعلومات عبر الحدود. وما برح الحد من الحواجز الاقتصادية والتقنية والجغرافية والثقافية يمثل سمة عريضة من سمات التقدم البشري. بيد أن كيفية الجمع بين هذه العناصر وتأثيراتها على إمكانيات التنمية قد تغيرت على مر الزمن. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت الفوائد والمخاطر والتحديات المتصلة بالعولمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوسع السريع للأسواق المالية الدولية.

١٥ - ويشكل التأثير المتزايد للأسواق المالية عاملاً من العوامل الرئيسية التي جعلت نمط النمو والتنمية، في السنوات الأخيرة وفي العديد من البلدان، نمطاً غير شامل ولا مستدام.

١٦ - والعولمة التي محورها التنمية لا تعني مجرد قطيعة مع الماضي القريب بل إنها تعني أيضاً اعتماد نهج أكثر ابتكاراً إزاء استراتيجية التنمية. فالإبقاء على نهج "العمل كالمعتاد" ليس خياراً من الخيارات الممكنة لاستعادة توازن الاقتصاد العالمي في الوقت المناسب وبطريقة مستدامة وعادلة. ويجب أن تكون النهج الابتكارية مكيفة مع الاحتياجات والظروف المحلية، كما يجب أن تضمن لوضعي السياسات توافر ما يحتاجون إليه من حيز لاكتشاف ما هو ناجع في ظل ظروف معينة.

١٧ - وينبغي أن تكون النهج الابتكارية شاملة وأن تُصمم بحيث تلي الاحتياجات البشرية. وهذا يعني، قبل كل شيء، تقديم الغايات على الوسائل. فللناس في كل مكان احتياجات وتطلعات أساسية متشابهة إلى حد بعيد، بما في ذلك الحاجة إلى عمل لائق، وبيت آمن، وبيئة سليمة، ومستقبل أفضل لأطفالهم، وحكومة تصغي وتستجيب لشواغلهم. وبما أن هذه الغايات مترابطة ترابطاً وثيقاً، فإن تصميم استراتيجيات التنمية المناسبة ينبغي أن يستند إلى نهج متكامل. ولا يمكن التوصل إلى صورة واضحة إذا ما نُظر إلى الأسواق المالية بمعزل عن التجارة أو الإنتاج، وإلى أداء الاقتصاد الكلي بمعزل عن سلوك الشركات والأسر المعيشية، أو إلى المجال الاقتصادي بمعزل عن المجالين الاجتماعي والبيئي.

١٨ - وسوف يتعين إعمال هذه المبادئ الثلاثة عن طريق إقامة شراكات إنمائية جديدة. إلا أن هذه الشراكات يجب أن تعتمد لا على قواعد وسلوك الأسواق فحسب، بل على المناقشة أيضاً، لكي تحقق النتائج المرجوة منها وأن ترسخ شعوراً قوياً بالثقة والتضامن فيما بين الجهات المعنية.

١٩ - وعلى المستوى المحلي، يظل دور الدولة دوراً أساسياً في إقامة شراكات إنمائية مناسبة تجمع بين القطاعين الخاص والعام، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والدائنين والمقترضين، والمنتجين المحليين والأجانب، وغيرهم. ولهذه الغاية، يجب على الدول أن تبلور رؤية إنمائية متسقة وأن تصوغ ميثاقاً قوياً مع مختلف الفئات الاجتماعية.

٢٠- وينبغي النظر إلى دولة القرن الحادي والعشرين الإنمائية بوصفها جهة فاعلة عملية واستباقية فضلاً عن كونها جهة ممكنة ومكمّلة للقطاع الخاص. ومثلما أثبتت التجربة أن سياسة التنمية التي توجهها الحكومة دون إيلاء اعتبار لقوى السوق يمكن أن تفضي إلى عدم الكفاءة وإساءة تخصيص الموارد، فقد تعلمنا في السنوات الأخيرة كذلك أنه إذا لم تهئ الحكومة بيئة تمكينية منظمة تنظيمياً ملائماً، فإن تلك القوى نفسها يمكن أن تتسبب بأضرار اقتصادية واجتماعية كبيرة بل إنها يمكن أن تقوض سيادة الدولة القومية.

٢١- وقد أثبتت الدول الناجحة كفاءتها عن طريق هياكل التشاور والمساءلة والتعلم من خلال إقامة شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص وإنشاء هيئات تنظيمية ورقابية شفافة. وهذه ساعدت في تهيئة بيئة اقتصادية يمكن التنبؤ بها، بيئة تُكفل فيها حقوق الملكية ويكون فيها للمنافسة السوقية دور بارز وتتوفر في إطارها أوضاع مواتية للاستثمار، بما في ذلك الاستثمار في رأس المال البشري. كما أن أنجح البلدان قد اعتمدت استراتيجيات معززة للنمو شملت دعم الدولة النشط لتعبئة الموارد وتوجيهها على النحو المناسب، ووضع معايير أداء واضحة لمتلقي الدعم المقدم من الدولة، وتعزيز الحوار مع الجهات المحلية صاحبة المصلحة، وإتاحة الحيز اللازم للنظر في خيارات سياساتية بديلة تتوافق مع الاحتياجات والقدرات المحلية.

٢٢- وتساعد الشراكات الوطنية في تحديد وتنفيذ أولويات السياسة العامة فيما يتعلق بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ويمثل رفع مستويات الاستثمار مهمة رئيسية لوضعي السياسات لأنه أمر أساسي لبناء القدرات الإنتاجية ولأنه يعد بتحقيق نتائج توسعية. وفي حين أن التركيز على الاستثمار يعني الاهتمام بتعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك لتلبية احتياجات القطاع العام، فإنه يمثل أيضاً أداة للتذكير بأن مصادر التمويل الخارجي الميسرة والموثوقة تظل تمثل عاملاً مقيّداً للنمو والتنمية في العديد من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً.

٢٣- ويظل التصنيع يشكل أولوية بالنسبة لمعظم البلدان النامية لأنه يُحدث تغييراً هيكلياً ويُنشئ ضوابط دعم متبادل بين الاستثمار والإنتاجية والعمالة والدخل. وهذه الروابط ليست ثابتة. ولذلك يجب على واضعي السياسات أن يظلوا متنبهين للمشاكل التي يمكن أن تصحب التغيرات الهيكلية، وينبغي لهم أن يعوا ما ينشأ من فرص وتحديات جديدة، خصوصاً في سياق سلاسل القيمة العالمية. ويُضاف إلى ذلك أن التنوع الاقتصادي ليس مجرد أمر يتعلق بالتنمية الصناعية فحسب، بل يتعين على واضعي السياسات أيضاً التركيز على الروابط داخل القطاعات وفيما بينها، بما في ذلك في الاقتصاد الريفي الذي يظل يشكل عنصراً أساسياً لتحقيق نتائج مستدامة وشاملة في العديد من البلدان، وبخاصة في أقل البلدان نمواً.

٢٤- ويمكن للنمو الاقتصادي السريع أن يُسهّل إدارة التعديلات المرتبطة بالتغير الهيكلي. إلا أنه من غير المحتمل أن يؤدي التركيز الحصري على النمو إلى تحقيق نتائج شاملة. بل يلزم أن يكون هناك عقد اجتماعي قوي يمكنه أن يقي على أوضاع عدم المساواة ضمن حدود

معقولة، بما في ذلك عدم المساواة بين الرجل والمرأة، وفيما بين مناطق البلد. كما أن هذا العقد الاجتماعي هو الأساس لتوفير مستويات ملائمة من الحماية من الصدمات والأزمات التي كثيراً ما تصحب النمو السريع والتقدم في اتجاه اقتصاد أكثر انفتاحاً وتكاملاً.

٢٥- وبالنظر إلى أن التنمية تمثل، أولاً وقبل كل شيء، مشروعاً وطنياً، فإن البلدان النامية تقر بأنها المسؤولة في المقام الأول عن تحسين مستويات معيشة وأمن جميع شعوبها. إلا أن هذه الجهود المبذولة، في عالم مترابط على نحو متزايد، يمكن أن تُعوَّق أو تُعزَّز تبعاً لمدى قوة الدعم والتعاون الدوليين والغرض منهما. وتشكل إقامة التوازن السليم بين التعهدات والالتزامات الدولية من جهة، وإتاحة حيز كاف لاختيار السياسات من أجل السعي لبلوغ هذه الأهداف من جهة ثانية، تحدياً مستمراً في عالم يسير على طريق العولمة.

٢٦- ولن يكون من الممكن استعادة توازن الاقتصاد العالمي والتعجيل بعملية التنمية لصالح الجميع إلا في سياق اقتصاد عالمي يسير في اتجاه النمو. وعلى المستوى الدولي، تُعتبر الشراكات فيما بين الدول أمراً أساسياً لإيجاد حلول دائمة تكون توسعية وشاملة. كما أن لوجود شراكات أقوى أهميته بالنسبة للتصدي للمخاطر والتحديات الناشئة التي تلازم عالمياً متزايد الترابط، وكذلك للاستفادة الكاملة من الفرص السانحة.

٢٧- وسوف تتطلب تقوية الشراكات الإنمائية التقليدية من أجل دعم تحقيق نتائج شاملة ومستدامة أن يكون للبلدان النامية صوت متزايد القوة في المؤسسات المسؤولة عن الحوكمة العالمية. إلا أن ثمة شراكات جديدة داعمة لتحقيق هذه النتائج قد أخذت تظهر أيضاً على المستويين الإقليمي والدولي، بما في ذلك عن طريق التكامل والتعاون بين الجنوب والجنوب. وهذه الشراكات ليست بديلاً عن الإصلاحات اللازمة للبيئة الدولية التمكينية. إلا أنه من المؤكد أنها يمكن أن تساعد في تشجيع المزج بحكمة بين قوى السوق والسياسات النشطة والتعاون الإنمائي، وهو ما يلزم لاستعادة توازن الاقتصاد العالمي وبناء مسارات للتنمية المستدامة والشاملة للجميع.

ثالثاً - الإمكانيات غير المستغلة

ألف - تحسين البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة

٢٨- لقد استطاعت أغلبية البلدان النامية، على مدى العقود الثلاثة الماضية، زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي. وقد فعلت هذه البلدان ذلك في ظل نمو عالمي متقلب وأزمات اقتصادية متزايدة، وفجوات متسعة في الدخل والثروة داخل البلدان وفيما بينها.

٢٩- وأدى رفع الضوابط التنظيمية في القطاع المالي، خصوصاً منذ فترة التسعينات من القرن الماضي، إلى تشجيع حدوث زيادة حادة في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة. وكانت هذه

التدفقات في أحيان كثيرة مسايرة بقوة للاتجاهات الدورية، واتسمت بطابع المضاربة فضلاً عن أنها كانت مرتبطة بـ "الابتكارات" المالية التي تفلت من التنظيم والرقابة المنفصلين عن الأنشطة الإنتاجية في القطاع الحقيقي من الاقتصاد. وقد كان في الأزمة المالية التي حدثت مؤخراً ما يُذكر بأن للعودة إلى التنظيم ما يسوّغها من أجل التوصل، حتى بوجود تنظيم ورقابة معتمدين على نحو مناسب، إلى استعادة التوازن السليم بين الأسواق المالية وسائر مكونات الاقتصاد.

٣٠- وفي ضوء هذه التطورات، ثمة حاجة ملحة لإجراء إصلاح جوهري للبنية المالية والاقتصادية الدولية لتمكينها على نحو أفضل من منع حدوث قصور في الأداء المالي والاقتصادي، والنهوض بالتنمية على نحو فعال، وتلبية احتياجات الدول الأعضاء بشكل منصف، وبخاصة احتياجات البلدان النامية.

٣١- ويجب أن يعتمد النظام المتعدد الأطراف ككل نهجاً إنمائياً جديداً يعزز التنمية الشاملة والمستدامة. وهذا يتطلب زيادة التعاون والاتساق بين المؤسسات التجارية والنقدية والمالية والاجتماعية والبيئية سعياً إلى الأخذ بنهج للتنمية يقوم على أسس الإنصاف والإدماج الاجتماعي والتنمية البشرية والاستدامة البيئية.

٣٢- والنمو الاقتصادي القوي والمستمر يتعزز إلى حد بعيد بوجود قطاع خاص مزدهر يتميز بميل قوي نحو إعادة استثمار أرباحه استثماراً منتجاً، وكذلك بوجود تدفقات تجارية دولية قوية. وهذه تحتاج إلى بيئة تمكينية لتنمية إمكاناتها وديناميتها الكاملة. ويتطلب توفر البيئة الاقتصادية التمكينية، في جملة ما يتطلبه، وجود إطار للسياسات المالية والاقتصادية يتميز بالكفاءة، وإدارة سليمة وشفافة للمالية العامة، ونظام ضريبي عادل فعال، وبيئة شركات تتيح تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة.

٣٣- ولقد سار تنفيذ برنامج الإصلاح في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سيراً بطيئاً، وهو لا يزال ناقصاً. ويظل هناك خطر كبير يتمثل في حدوث أزمات جديدة. ففي اقتصاد عالمي متكامل إلى حد كبير، لم تعد هذه الأزمات تقتصر على أجزاء محددة من النظام المالي أو على بلدان أو مناطق بعينها. وحتى وإن كانت الأزمات الأخيرة قد نشأت أصلاً في الاقتصادات المتقدمة، فقد تأثرت البلدان النامية وسوف تظل تتأثر بها إذا لم تحدث عملية إصلاح للنظم.

٣٤- ولا يزال الاقتصاد العالمي يواجه تحديات رئيسية مثل القضاء على الفقر والتحول نحو أساليب إنتاج واستهلاك أكثر مراعاة للمناخ. وهذه تتطلب توفر بيئة اقتصاد كلي مستقرة تشجع الاستثمار بالقدر المناسب في القدرة الإنتاجية الحقيقية. ولذلك يظل من الضروري الحتمية بالنسبة للمجتمع الدولي تناول العناصر غير المنحزة من برنامج الإصلاح العالمي على نحو أكثر فعالية وقوة مما كان عليه الحال حتى الآن.

٣٥- وفي الآونة الأخيرة، انصب النقاش الدائر حول إصلاح النظام النقدي الدولي، بصورة رئيسية، على أعراض عدم الاتساق بدلاً من معالجة المشاكل الأساسية. وبصفة خاصة، تعكس جوانب الضعف البنوية التي تعترى نظم أسعار الصرف الحالية درجة عالية من عدم الترابط بين سلوك الأسواق المالية ومؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية. وهذا يشكل مصدراً لاختلالات الحساب الجاري التي لا يمكن الاستمرار في تحمل أعبائها، والتشوهات في تخصيص عوامل الإنتاج على المستوى الدولي، وعدم الاستقرار المالي المحلي، وتزايد عدم تيقن جميع الجهات الفاعلة المنخرطة في التجارة الدولية. وبدلاً من أن تكون تدفقات التجارة والاستثمار خاضعة للمزايا النسبية، فإنها كثيراً ما تُشوّه من جراء تقلب وعدم اتساق أسعار الصرف، دون أي علاقة تذكر بالأسس الاقتصادية التي تكمن خلف ذلك. وكثيراً ما تنزع الآثار المترتبة على ذلك لأن تكون مماثلة لتلك الآثار المترتبة على التغيرات في معدلات التعريف الجمركية.

٣٦- ويتطلب وجود نظام تجاري موجه نحو التنمية تؤدي فيه التجارة دور المحرك الحقيقي للنمو الشامل أن يكون هناك نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف ويكون قائماً على الحقوق. إلا أن الاندماج الفعال والمنصف للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف هو أمر لم يتحقق بعد. وفي ظل الظروف الاقتصادية المضطربة، تظل الحماية تشكل خطراً، ولذلك فإن ثمة تحدياً فورياً يتمثل في إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون معززاً ومستداماً وشاملاً للجميع وقادراً على التكيف مع التغيرات.

٣٧- وثمة حاجة ملحة لزيادة الاتساق بين النظامين التجاري والمالي الدوليين.

٣٨- وفي ظل "النظام" الحالي، تسعىفرادى البلدان إلى إيجاد حلول مؤقتة وعملية لتجنب عدم اتساق أسعار صرف العملات. وتشمل هذه الحلول التدخل من جانب واحد في أسواق العملات وفرض الضوابط على رؤوس الأموال، أو فرض ضريبة على التدفقات الداخلة المؤقتة والقصيرة الأجل. إلا أن تصميم النظام النقدي العالمي تصميمًا أفضل ينبغي أن يتجاوز التدابير المؤقتة. بل إن الأمر يتطلب اتخاذ تدابير منهجية للحيلولة دون أن تؤدي إجراءات الجهات الخاصة الفاعلة في المجال المالي، وهي إجراءات كثيراً ما تكون قائمة على المضاربة ومعرضة لسلوك "الانسحاق وراء القطيع"، إلى التحكم بتحديد أسعار الصرف وغيرها من متغيرات الاقتصاد الكلي. ويجب على السلطات أن تتخذ التدابير الضرورية لتنشيط تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل المزعزعة للاستقرار، ولضمان أن تكون انحرافات أسعار الصرف عن المؤشرات الأساسية ضئيلة جداً وقصيرة الأمد.

٣٩- ومرة أخرى تحتل أسعار السلع الأساسية مكان الصدارة في جدول أعمال التنمية. ولقد كان الرواج الذي شهدته الفترة الممتدة بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٨ الأبرز في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ويبدو أن اتجاهه لم ينقلب إلا لفترة وجيزة في أعقاب الأزمة العالمية الحالية.

ومنذ صيف عام ٢٠١٠، استعادت أسعار السلع الأساسية على المستوى العالمي، بما فيها بعض أسعار المنتجات الزراعية، اتجاهها التصاعدي بل إن البعض منها قد سجل مستويات ذروة جديدة في منتصف عام ٢٠١١.

٤٠ - وقد أدت طفرة الأسعار إلى تحسن وضع البلدان المصدرة للسلع الأساسية وإلى إحياء الدور المحتمل لإيرادات السلع الأساسية في الإسهام في النمو الاقتصادي والحد من الفقر. إلا أن بعض التحديات القديمة لا تزال قائمة، بما في ذلك تحدي توليد الفائض لأغراض تحقيق النمو المستمر والتنويع الاقتصادي والحد من الفقر.

٤١ - ومنذ عام ٢٠٠٨، كان لارتفاع وتقلب أسعار الأغذية والطاقة تأثير على مصادر رزق مئات الملايين من المواطنين الفقراء، خصوصاً في البلدان النامية. وثمة عامل رئيسي في حركات الأسعار يتمثل في تزايد مشاركة المستثمرين الماليين في تجارة السلع الأساسية بدوافع محض مالية - "أموال تجارة السلع الأساسية" - واستناداً إلى منطق تغلب عليه دوافع المضاربة. وهذه مسألة تحتاج إلى تحليل دقيق وإلى سياسات شاملة وملائمة وإجراءات عاجلة.

٤٢ - وثمة تحدٍ رئيسي يواجهه واضعي السياسات يتمثل في تحديد سياسات ابتكارية ومتسقة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل الحد من تقلب أسعار السلع الأساسية. ويلزم بذل جهود جدية لتعزيز التعاون بين المنتجين والمستهلكين، وزيادة الشفافية، وتشديد الضوابط التنظيمية لنشاط المشاركين في الأسواق المالية، وتزويد مراقبي الأسواق بالأدوات اللازمة لاحتواء تأثير المضاربة المفرطة على الأسعار.

٤٣ - وتؤدي القدرة على تحمل أعباء الديون دوراً هاماً في ضمان وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. فقبل بداية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، استطاعت بلدان نامية عديدة أن تخفض تخفيضاً حاداً النسبة الإجمالية لديونها إلى ناتجها المحلي الإجمالي، كما أحرزت تقدماً في اتجاه تغيير تكوين ديونها العامة عن طريق الاقتراض المحلي بقدر أكبر نسبياً، والتحول إلى الاقتراض بشروط ميسرة.

٤٤ - وقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وحالة "الكساد الكبير" إلى حدوث تدهور كبير في حسابات القطاع العام، حيث إن اتجاه القطاع الخاص نحو خفض ديونه قد دفع الحكومات إلى التدخل من أجل تحقيق استقرار النظام المالي والاقتصاد الحقيقي. وفي بعض البلدان النامية، تأثرت الحسابات المالية أيضاً تأثراً شديداً بتقلب أسعار السلع الأساسية وارتفاع فروق أسعار الفائدة على الدين العام. أما تلك البلدان النامية التي كانت قد بدأت بمراكمة احتياطات خارجية، مقترنة في الغالب بفوائض في الحساب الجاري، فقد توفر لها حيز التحرك المالي للتعامل مع حالة الكساد العالمي بانتهاج سياسات لمواجهة التقلبات الدورية. إلا أن هناك العديد من البلدان المنخفضة الدخل التي لا يتوفر لها سوى القليل من حيز التحرك المالي، كما أن هناك عدداً من البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً التي لا تزال تعاني من ضائقة الديون.

٤٥ - ويجب اتخاذ خطوات للتخفيف من وطأة الأزمات المالية والاقتصادية والحد من كلفتها في البلدان النامية، حيث إنها تؤثر بصفة خاصة على الفئات الاجتماعية الضعيفة. ويلزم الأخذ بنهج جديدة إزاء إدارة الديون الخارجية ومنع نشوء أزمات ديون وحلها. وينبغي أن يكون إنشاء آليات لمنع وقوع هذه الأحداث بنداً من البنود ذات الأولوية على جدول الأعمال الدولي. ويمكن الحد من انتشار وكلفة الأزمة المالية عن طريق التنظيم والرقابة على المستويين الوطني والدولي بهدف الحد من المخاطرة المفرطة.

٤٦ - ويمكن لمبادئ الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين أن تؤدي دوراً هاماً في الجهود الرامية إلى تفادي الأزمات المالية والاقتصادية المتكررة والشديدة، وتعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية. وإلى جانب الجهود المستمرة لتعزيز تنظيم ومراقبة الأسواق المالية، يمكن لهذه المبادئ أن تفضي أيضاً إلى استحداث قواعد وممارسات فضلى فيما يتعلق بالإقراض والاقتراض السياديين. كما أن إجراءات إعادة التفاوض على الديون بصورة منتظمة، وهي إجراءات من شأنها أن تساعد البلدان التي تواجه صعوبات في خدمة ديونها وتوفر آليات لتيسير إعادة الهيكلة المنصفة والسريعة للديون عند اللزوم، تستحق إيلاها مزيداً من الاهتمام كجزء من بنية معززة متعددة الأطراف فيما يتعلق بالديون.

٤٧ - ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية توفر مصدراً هاماً من مصادر المساعدة والتمويل لصالح العديد من البلدان النامية، خصوصاً تلك البلدان ذات الأسواق المالية المقيدة، ولا سيما بالنظر إلى السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي ألا تؤدي قيود الميزانية في الاقتصادات المتقدمة إلى تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية. فالتراجع عن الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة وعن التضامن العالمي في وقت لا تزال فيه بلدان نامية عديدة تعاني من صدمات خارجية كبيرة إنما يشكل سياسة قصيرة النظر. وينبغي للجهات المانحة أن تواصل السعي إلى زيادة مساهمتها من المساعدة الإنمائية الرسمية لتصل إلى النسبة المستهدفة البالغة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، حسبما أُعيد تأكيده في مؤتمر قمة الألفية.

٤٨ - ولا بد لإصلاحات البنية الاقتصادية الدولية من أن تهدف إلى تكملة ودعم الجهود المحلية الرامية إلى تحقيق نتائج مرضية إلى حد أبعد فيما يتعلق بخلق فرص العمل والحد من الفقر. وهذا يتطلب زيادة الطلب المحلي كمحرك للنمو. ومن شأن استراتيجيات النمو الذي تقوده الصادرات، وهي استراتيجيات تستند إلى تقليص الأجور، أن تجعل البلدان تعتمد اعتماداً مفرطاً على نمو الطلب الخارجي. ويضاف إلى ذلك أن البلدان لا تستطيع جميعها أن تنتهج هذه الاستراتيجية بنجاح في الوقت نفسه.

٤٩ - وثمة استراتيجية واعدة لتوليد فرص العمل بسرعة تتمثل في ضمان توزيع مكاسب الإنتاجية الناشئة عن الاستثمار بين اليد العاملة ورأس المال بطريقة تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي. وفي هذا الإطار السياسي، تكون أسواق العمل خاضعة عموماً لضوابط تنظيمية مناسبة وتظل أسعار الفائدة الحقيقية منخفضة، مما يوفر أوضاع تمويل مواتية للاستثمار في رأس المال

الثابت. وفي حين أن من المهم بالتأكيد منع ارتفاع معدل التضخم، فإن السياسة النقدية والمالية يجب أن تؤدي أيضاً إلى تعزيز خلق فرص العمل عن طريق تشجيع الاستثمار الثابت.

٥٠ - وتؤدي زيادة دخل العمل بما يتوافق مع الإنتاجية إلى زيادة دعم الاستثمار، كما أنها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق المزيد من المكاسب في الإنتاجية عن طريق تشجيع الابتكار. وتدل التجربة، كما هو متوقع، على أن ارتفاع الطلب، وليس تخفيض تكاليف وحدة العمل، هو الذي يحرك الاستثمار في الطاقة الإنتاجية الجديدة أو المعززة. فهذا الاستثمار يشكل شرطاً مسبقاً، في العديد من البلدان النامية، لاستيعاب فائض العمل في أنشطة إنتاجية جديدة. ويُعتبر تحسين قدرة الناس على المشاركة بنشاط في عملية توليد الثروة والاستفادة منها، وتعزيز خلق فرص العمل، أمرين بالغين الأهمية بالنسبة للحد من الفقر على نحو فعال.

٥١ - وبالإضافة إلى السياسات المتعلقة بالأحور والعمالة النظامية، يلزم أيضاً اعتماد تدابير لتلبية احتياجات العمال غير النظاميين، والعاطلين عن العمل، وأصحاب المعاشات التقاعدية. وقد ثبت أن هذه التدابير تمثل أدوات هامة لتحسين سبل معيشة الفئات الاجتماعية المهمشة أو الضعيفة.

٥٢ - وفي خضم الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة، عمدت حكومات عديدة إلى انتهاج سياسة مالية لمواجهة التقلبات الدورية ترمي إلى تثبيت الطلب الكلي، على النحو الذي ينعكس في مجموعة تدابير التثبيت التي لم يسبق لها مثيل والتي اعتمدت كرد على الأزمة. ويمكن للمبادئ التي تستند إليها قرارات السياسة العامة هذه أن تشكل أساساً للأخذ بنهج مُعدّل إزاء السياسة المالية.

٥٣ - ويمكن للتعاون الإقليمي أن يدعم استراتيجيات التنمية الوطنية، وأن يحد من جوانب الهشاشة الخارجية وأن يسدّ، في بعض الحالات، الثغرات القائمة التي تعترى نظام الحوكمة الاقتصادية العالمي. ومن خلال تعميق التكامل الاقتصادي، يمكن أن تتحقق فوائد متبادلة لصالح الاقتصادات ضمن منطقة جغرافية معينة.

٥٤ - وبالإضافة إلى توسيع التجارة داخل الأقاليم وفيما بينها، ينبغي للبلدان النامية أيضاً أن تستقصي المجالات الابتكارية لصنع السياسة العامة على المستوى الإقليمي التي يمكن أن تدعم تنوع اقتصاداتها. وهذا يمكن أن يتخذ، مثلاً، شكل المشاريع الصناعية والأنشطة المشتركة في مجالات البحث والتطوير، وتوليد المعرفة ونشر المعلومات.

٥٥ - ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية تزايداً في الاهتمام بالتعاون المالي والنقدي فيما بين البلدان النامية كطريقة لتحسين إدارة التدفقات الرأسمالية الدولية الخاصة، ولا سيما من أجل التعامل مع المخاطر الناشئة عن التدفقات القصيرة الأجل القائمة على المضاربة.

٥٦ - وبالإضافة إلى توفير آلية دفاعية فعالة للحماية من الصدمات ومن مخاطر الإصابة بالعدوى، يمكن للتعاون النقدي والمالي الإقليمي أيضاً أن يساعد في تعزيز التنمية والتعجيل

بها. وهذا يمكن أن يتخذ أشكالاً مختلفة ويعتمد على أدوات مختلفة، بما في ذلك توفير التمويل الطويل الأجل للبلدان المشاركة عن طريق مصارف التنمية الإقليمية وإنشاء أسواق رأسمالية إقليمية، فضلاً عن استخدام العملات المحلية وآليات المقاصة الإقليمية لتيسير مدفوعات التجارة داخل الأقاليم والتمويل القصير الأجل للبلدان التي تواجه مشاكل تتعلق بميزان المدفوعات. وعلاوة على ذلك، يمكن للترتيبات الإقليمية لإدارة أسعار الصرف فيما بين البلدان الأعضاء أن تشكل عنصراً هاماً في عملية إنشاء سوق مشتركة.

٥٧- وبالنظر إلى خطورة الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي، من الضروري مواصلة إجراء حوار سياساتي مكثف بشأن الإصلاحات المرتقبة. فواقع الأوضاع العالمية يمكن أن يدفع إلى العودة إلى الحمائية والعمل الأحادي الجانب في المجال الاقتصادي. ولذلك فإن ثمة حاجة ملحة لاستجابات تدخل في صميم القضايا المطروحة وتحاول بناء توافق آراء جديد يجعل من التنمية والتقارب والاستقرار الأهداف الشاملة للتعاون. وينبغي أن تهدف هذه الاستجابات إلى تحسين فهم مخاطر تدهور الأوضاع الناشئة عن عدم تنظيم الأسواق المالية واستبعاد شرائح واسعة من المجتمع من المشاركة في الاستفادة من عوائد النمو الاقتصادي. وتتمثل المهمة التي يتعين الاضطلاع بها فيهيئة بيئة تمكينية قادرة على دعم النمو والتنمية في ضوء التحديات الكبرى التي يطرحها القرن الحادي والعشرون. وعلاوة على ذلك، فإن إصلاح النظام الاقتصادي العالمي ينبغي أن يوفر أيضاً حيزاً لاختيار السياسات اللازمة للبلدان النامية لكي تنتهج سياسات إنمائية متكاملة ومتحكم بها وطنياً بحيث تؤدي هذه السياسات بدورها إلى إقامة شراكة عالمية أكثر فعالية من أجل التنمية.

باء - النهوض بالاستثمار والتجارة والمشاريع القائمة على روح المبادرة وما يتصل بذلك من سياسات التنمية تحفيزاً لنمو اقتصادي مطرد يخدم التنمية المستدامة والشاملة

٥٨- إن الاستراتيجيات المعتمدة على المستوى الوطني دعماً للعملة التي محورها التنمية تقتضي أن يكون تعميق التكامل الداخلي - من خلال إنشاء روابط قوية فيما بين الأسواق والشركات والقطاعات المحلية - مُكملاً ومدعوماً بتكامل خارجي يتحقق عن طريق زيادة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا. ويتوقف تحقيق التوازن الناجح بين التكامل الداخلي والخارجي على مدى مساهمته في تعبئة الموارد اللازمة لبناء القدرات الإنتاجية، وإتاحة الفرص للتنويع الاقتصادي، وخلق فرص العمل والارتقاء بالمستوى التكنولوجي، وقدرة الاقتصاد على التكيف مع الصدمات غير المتوقعة.

٥٩- وتشكل تعبئة الموارد - المحلية والدولية - عاملاً حاسماً بالنسبة للتنمية. ويمثل الاستثمار الخاص وتنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة، بدعم من المؤسسات المالية المحلية، القوة الدافعة التي تكمن خلف التنمية الوطنية المستدامة والتحول الهيكلي في معظم البلدان. إلا أن الاستثمار العام يؤدي، في العديد من البلدان النامية، دوراً بالغ الأهمية خصوصاً في خلق فرص

العمل وتوفير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات ومرافق المنافع العامة، كما أنه يمكن أن يؤدي دور المحفز للاستثمار الخاص. ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً دوراً رئيسياً في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، بوسائل منها زيادة الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا والمهارات والدراية العملية الإدارية، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، فضلاً عن تطوير الهياكل الأساسية.

٦٠- ويُعتبر بناء القدرات الإنتاجية عنصراً أساسياً لدعم معدلات النمو المطرد والمتسارع والتنمية الشاملة. ويمكن توسيع القدرة الإنتاجية من خلال الأخذ بنهج سياساتي متوازن يمزج الحوافز والسياسات لتشجيع الاستثمارات الهادفة، من قبل القطاعين الخاص والعام، في مجالات التعليم والتدريب والصحة والتغذية، وفي مجال البحث والتطوير الذي يساعد في بناء مخزون المعرفة. كما يلزم اتخاذ تدابير ملائمة لضمان التنمية المستدامة عن طريق توجيه الاستثمار نحو حفظ وصون البيئة الطبيعية.

٦١- ويشكل التحول الهيكلي عنصراً أساسياً في تعزيز التنوع الاقتصادي، وتحسين القدرة التنافسية على المستوى الدولي، وتحقيق نتائج أكثر استدامة وشمولاً. وقد استطاعت أغلبية البلدان الناجحة تنويع اقتصاداتها مع ارتفاعها سلم الدخل، عن طريق تحويل الموارد من القطاعات المنخفضة الإنتاج إلى القطاعات العالية الإنتاج، وكذلك عن طريق زيادة التخصص ضمن القطاعات. وقد كان هذا التنوع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتحسين أوضاع العمالة وتعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف مع الصدمات الخارجية. وتزيد تحديات السياسة الإنمائية زيادة كبيرة مع اتساع نطاق عملية الإنتاج وتزايد استخدامها للمعرفة، وذلك بالنظر إلى أن اكتساب القدرات التكنولوجية والتنظيمية اللازمة للتنافس على المستوى الدولي يصبح أكثر كلفة كما أن إتقان استخدامها يصبح أكثر صعوبة.

٦٢- وفي السنوات الأخيرة، شهدت عدة بلدان نامية عملية تحول هيكلي كبيرة، فتحوّلت عن إنتاج السلع الأولية نحو إنتاج مصنوعات وخدمات أكثر استخداماً للمهارات والتكنولوجيا. وقد كان هذا الشكل من أشكال التنوع مدعوماً في عدد من الحالات بحدوث اندماج تدريجي للاقتصادات النامية، خصوصاً في آسيا، في سلاسل الإمداد العالمية. ولم يستطع العديد من الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا، بناء اقتصاد أكثر تنوعاً. لكن بعض الاقتصادات المتوسطة الدخل أيضاً قد وجدت أن من الصعب التنويع بعيداً عن أنشطة التصنيع ذات القيمة المضافة المنخفضة. ويُعتبر التحول الهيكلي لهذه الاقتصادات أمراً أساسياً بالنسبة لاستدامتها الاقتصادية وللحد من هشاشتها في مواجهة الصدمات الخارجية المتعلقة بالطلب أو الأسعار. ويمكن لتنمية قطاع الخدمات أن تعزز تنويع الاقتصادات، وتوليد الدخل والصادرات والعمالة، فضلاً عن الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً. كما أن هذا القطاع يُظهر قدرة نسبية على مقاومة الأزمات من حيث الناتج المحلي والتجارة الدولية.

٦٣- وتحتاج البلدان النامية إلى تشجيع السياسات التي تدعم القدرة التنافسية لمشاريعها من أجل تمكينها من تحقيق وفورات الحجم والاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الدولية، بما في ذلك القدرة على التنافس على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويتطلب دعم القدرة التنافسية للمشاريع إجراء إصلاحات محسنة للأسواق فضلاً عن وجود أطر تنظيمية لمراقبة عمليات السوق، بما في ذلك عن طريق تصميم وإنفاذ سياسات وقوانين المنافسة وحماية المستهلك، وبرامج تطوير المشاريع وإنشاء روابط تجارية، وما يتصل بذلك من الوكالات التي يمكنها أن تلي احتياجات نشاط الأعمال في قطاعات معينة. وتحتاج البلدان النامية إلى شركات تنافسية قادرة على الاستفادة من فرص التصدير وإلى سياسات وطنية قادرة، بصفة خاصة، على تحسين إمكانية الوصول إلى التمويل وغيره من الموارد لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٦٤- وتؤدي السياسات الصناعية - بما فيها السياسات التي تشجع توسع تلك الشركات والقطاعات والأنشطة التي تتمتع بأكبر إمكانات تحقيق وفورات الحجم والارتقاء بمستوى المهارات وزيادة الإنتاجية - بدور هام في تحديد مسارات التنمية الدينامية والمستدامة. ويرجح أن يكتسب التحدي المتصل بالسياسة الصناعية قدراً أكبر من الأهمية مع تزايد الجهود المبذولة من أجل الوصول إلى مستقبل تنخفض فيه انبعاثات الكربون، وهو مستقبل من أجله تُعتبر السياسات التي تركز على قطاعات محددة - خصوصاً قطاعات الطاقة والنقل والصناعات الاستخراجية - بالغة الأهمية.

٦٥- إلا أنه ما لم تكن السياسات الصناعية مُكمّلةً بسياسات أخرى، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة وسياسات الاستثمار وتنمية المشاريع والمنافسة، فقد لا تؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة أو أنها قد تفضي إلى إحداث المزيد من التشوهات. وسيكون لسياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك سياسات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، تأثير قوي على وتيرة واتجاه التغيرات الهيكلية في العديد من البلدان النامية. ويضاف إلى ذلك أنه إذا كانت الأسواق صغيرة جداً أو إذا كانت المنافسة في أسواق المدخلات مشوهة، فإن ذلك يفضي إلى زيادة في تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجين المحليين. وبالتالي فإن تحقيق الاتساق فيما بين السياسات الصناعية وسياسات الاستثمار وتنمية المشاريع والمنافسة وغير ذلك من السياسات الحكومية يعتبر أمراً ذا أهمية حاسمة.

٦٦- ويتطلب بناء القدرات الإنتاجية لدعم التنمية القوية والمستدامة والشاملة، في معظم البلدان النامية، وجود روابط وثيقة بالاقتصاد الدولي يعزز بعضها بعضاً عن طريق زيادة التجارة الدولية، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحقيق مجموعة من الفوائد المحتملة من حيث المكاسب في الكفاءة، وانخفاض تكاليف المدخلات، وزيادة الإنتاجية. وهذه الروابط تترع إلى التغير مع تزايد تطور الشركات المحلية وحجمها. وفي العديد من البلدان، يتوقف تحقيق هذه الفوائد على الديناميات التنافسية ضمن سلاسل القيمة العالمية. ونتيجة لذلك، ومن أجل

زيادة المشاركة في التجارة الدولية، تحتاج البلدان النامية إلى زيادة الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتوافق مع أهدافها واستراتيجياتها الإنمائية ويسهم في نقل التكنولوجيا وتدريب قوة عمل ماهرة. وثمة تحدٍ مستمر في هذا الصدد يتمثل في مسألة تعزيز الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي، بما في ذلك من خلال مساهمته في خلق فرص العمل. وينبغي تدعيم القدرات الوطنية للبلدان النامية في مجال مشاريع الاستثمار.

٦٧- ويتطلب الاستثمار الأجنبي المباشر وجود مناخ استثماري شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به وينطوي على إمكانات الربح. ومن بين العناصر المكونة للبيئة الممكنة للاستثمار (أ) وجود أطر قانونية وتنظيمية قوية؛ و(ب) الإنفاذ المتسق للعقود ووجود آليات فعالة لتسوية المنازعات؛ و(ج) المعاملة العادلة والمنصفة؛ و(د) توفر سبل الحماية القوية للملكية الفكرية؛ و(هـ) توفر وسائل كفؤة لإنشاء المشاريع وتشغيلها وتصفياتها؛ و(و) توفر سبل انتصاف فعالة للمستثمرين.

٦٨- وتشكل حقوق الملكية الفكرية مصدراً للريوع. وهي تكون مبررة بقدر ما تكون الفوائد المحققة، من حيث تشجيع الابتكار الحقيقي، أكبر من التكاليف المتكبدة نتيجة لارتفاع الأسعار وتقييد إمكانية الوصول، ثم إن هناك حدوداً واضحة للوقت الذي تتوفر فيه. وقد نزع إطار الملكية الفكرية العالمي الحالي إلى حرف اتجاه أنشطة البحث والتطوير نحو التكنولوجيات التي توفر عوائد سوقية كبيرة، خصوصاً في البلدان المتقدمة، بدلاً من تلك التي تحقق أكبر قدر من الفوائد الاجتماعية أو تلي احتياجات البلدان النامية. وقد بذلت جهود أيضاً لتقوية الضمانات وأوجه المرونة في النظام العالمي للملكية الفكرية، ولا سيما عن طريق ترتيبات الاستيراد المتوازنة والترخيص الإلزامي.

٦٩- وثمة اعتراف عام بأن النمو الاقتصادي لا يكفي لضمان تحقيق نتائج التنمية الشاملة والمستدامة. فأساس تحقيق التنمية الشاملة يكمن في الروابط المؤسسية والسياساتية التي تكفل أن يؤدي النمو إلى تعزيز التنمية الاجتماعية، بينما تدعم التنمية الاجتماعية النمو الاقتصادي. وقد أضافت الأهداف الإنمائية للألفية غايات الحد من الفقر وخلق فرص العمل والأهداف الاجتماعية إلى جدول السياسات الدولي وأظهرت الحاجة إلى زيادة كبيرة في الموارد لتمويل الاستثمارات الجديدة في الهياكل الأساسية الاجتماعية وشبكات الأمان إلى جانب إقامة شراكات جديدة للتعجيل بوتيرة التقدم في مجال التنمية البشرية. ثم إن المضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال التنمية إلى ما بعد الموعد المستهدف وهو عام ٢٠١٥ يتطلب إيجاد سبل جديدة وأكثر شمولاً لإعادة ربط الأهداف الإنمائية للألفية بمهمة بناء القدرات الإنتاجية.

جيم - معالجة التحديات الإنمائية المستمرة والناشئة من حيث آثارها على التجارة والتنمية وعلى القضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة

٧٠- يواجه الاقتصاد العالمي سلسلة من التحديات المستمرة والناشئة أمام النمو الاقتصادي القوي والشامل والمطرود. ويندرج اتساع هوة عدم المساواة وحالة انعدام الأمن الغذائي الخطيرة ضمن القضايا المستمرة التي ظهرت مع الأزمة المالية والاقتصادية. وهذه التحديات، إضافة إلى التحديات الناشئة الجديدة، مثل تحدي الاحترار العالمي، تهدد الطموحات المتعلقة بتحقيق الرخاء والأمن على نطاق واسع. وتتطلب الحالة الاقتصادية الراهنة تنفيذ سياسات وإجراءات تتصدى لهذه التحديات بحيث يمكننا أن نمضي قدماً في اتجاه عملية عولمة قوية وشاملة محورها التنمية.

٧١- إلا أنه ليست هناك خطة عمل عالمية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة. ويتعين تكييف المؤسسات والسياسات اللازمة مع القدرات والظروف والاحتياجات المحلية. فالتنمية عملية تنطوي على تحدي اكتشاف كل أمة لذاقتها. ويلزم الأخذ بنهج متكامل إزاء سياسة التنمية في اقتصاد عالمي مترابط ومفتوح من أجل مساعدة واضعي السياسات، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وخصوصاً في أقل البلدان نمواً والبلدان الأشد ضعفاً، في تحديد الاستجابات الملائمة لهذه التحديات في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية القوية الشاملة والمستدامة.

٧٢- ومن أجل تعظيم المكاسب التي يمكن أن تتحقق من خلال التجارة وتوجيهها نحو التنمية الشاملة، لا تحتاج البلدان النامية إلى مجرد وجود نظام تجاري دولي قائم على قواعد، سواء في إطار منظمة التجارة العالمية أو في إطار اتفاقات التجارة التفضيلية الإقليمية/الثنائية فحسب، بل إنها تحتاج أيضاً إلى الدعم وإلى حيز تحرك يمكنها من استخدام أدوات السياسة العامة لتعزيز تكوين رأس المال والتنويع الاقتصادي ولإدارة ما يتطلبه كل ذلك من تغييرات.

٧٣- ولقد حدث تحول هام في جدول أعمال التجارة بعيداً عن التركيز على التعريفات الجمركية وفي اتجاه التدابير غير التعريفية، مما يشمل بصفة خاصة بعض المجالات المعقدة من الناحية التقنية مثل الحواجز التقنية أمام التجارة، وأنظمة الصحة/الصحة النباتية وقواعد المنشأ المتعارضة. وهذه المجالات - إضافة إلى قضايا جديدة أخرى في مجال السياسة التجارية تتصل بالاقتصاد الأخضر والأمن الغذائي والتوازن بين الجنسين - قد أخذت تفضي إلى وضع جدول أعمال تجاري دولي جديد، وهذا أمر يتركز معظم العمل المتعلق به في الوقت الحاضر في المفاوضات المتصلة بجبل جديد من اتفاقات التجارة التفضيلية الإقليمية/الثنائية.

٧٤- ولقد أصبحت للمسائل التنظيمية مكانة بارزة في مجال التجارة في الخدمات. فالإخفاقات التنظيمية التي حدثت في الآونة الأخيرة، بما فيها تلك التي شهدتها في الأسواق

المالية، تبرز أهمية وجود أطر تنظيمية ومؤسسية ملائمة في مجال الخدمات، كما تبرز التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي يمكن أن تترتب على عدم وجود هذه الأطر. ويضاف إلى ذلك أنه رغم بروز القطاع الخاص في السنوات الأخيرة كمورد هام لخدمات الهياكل الأساسية، لا تزال الحكومات تؤدي دوراً أساسياً كمقدمة ومنظمة لخدمات الهياكل الأساسية. وبالتالي فقد أصبح تعزيز التنظيم والرقابة الحكوميين ضرورة حتمية.

٧٥- وبصورة أعم، يتمثل أحد أهداف سياسة المنافسة في تهيئة وصون بيئة تنافسية، سواء داخلياً عن طريق القضاء على الممارسات المانعة للمنافسة، أو خارجياً عن طريق تهيئة أوضاع تتيح فرص المنافسة المتكافئة للوافدين الجدد إلى السوق. فالمنافسة تخفض كلفة المنتجات وتفسح مجال الاختيار أمام جميع الشركات والأسر المعيشية، وبخاصة شرائح السكان الفقيرة. ولذلك فإن سياسات التجارة والمنافسة ينبغي أن تكون متسقة من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

٧٦- وقد أدى تكاثر اتفاقات التجارة الإقليمية إلى تعقيد قواعد النظام التجاري العالمي. فقد تأكلت الهوامش التفضيلية مع مرور الوقت خصوصاً عندما تدخل البلدان في اتفاقات تجارة إقليمية لتجنب التمييز السليبي وليس لتأمين الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي. ويضاف إلى ذلك أن هناك عدداً متزايداً من الاتفاقات التي تشمل أحكاماً أوسع نطاقاً بشأن التدابير غير التعريفية، فضلاً عن التزامات مضافة إلى تلك المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية والتزامات أخرى خارج نطاق المنظمة، في مجالات تجارة الخدمات، والقواعد المتصلة بالمشتريات الحكومية، واللوائح التنظيمية لسياسات المنافسة، والمعايير البيئية ومعايير العمل، وضوابط أكثر تقييداً بشأن مقاييس أداء الاستثمار المتصل بالتجارة. ومن أجل صون وتعزيز الاتساق بين النظام التجاري المتعدد الأطراف واتفاقات التجارة الإقليمية، ينبغي تعزيز اتساق النظم فيما بين جميع البلدان بما يتجاوز تحرير التجارة.

٧٧- وقد ربطت اتفاقات التجارة الإقليمية، في أحيان كثيرة، بانتشار سلاسل الإمداد العالمية في تعزيز التجارة الدولية. وأتاحت سلاسل الإمداد العالمية فرصاً جديدة للعديد من البلدان النامية، بما في ذلك في مجال المنتجات الدينامية، ولكنها تنطوي أيضاً على تكاليف محتملة ترتبط بالمركز المهيمن ضمن هذه السلاسل للشركات عبر الوطنية الكبيرة والقوية باعتبارها شركات رائدة.

٧٨- وتتيح التجارة الدولية فرصاً لتمكين المرأة من خلال العمل في القطاعات التصديرية وإنتاج المحاصيل النقدية، وإنشاء مشاريع أعمال تنظمها نساء. إلا أن التجارة يمكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً أيضاً على النساء إذا ما أحدثت اضطراباً في القطاعات الاقتصادية والأسواق التي تنشط فيها المرأة، أو إذا كانت لا توفر بصورة رئيسية سوى فرص العمل المؤقت أو الموسمي المتدني الأجر دون أن تتيح سوى القليل من الفرص للتدريب والترقية أو سوى قدر محدود من استحقاقات الضمان الاجتماعي أو دون أن توفر أي قدر من هذه الاستحقاقات على

الإطلاق. ويتطلب الانفتاح على الأسواق الدولية عملية تكيف على عدة مستويات، ولكن النساء كثيراً ما يكن أقل قدرة على التكيف من الرجال بسبب أوجه التحيز للرجل في مجالي التعليم والتدريب، وبسبب عدم المساواة بين الجنسين في توزيع الدخل والتحكم بالموارد، فضلاً عن جوانب عدم المساواة المترسخة في توزيع أعباء المهام المنزلية، مما يؤدي إلى فوارق بين الجنسين في التوزيع المهني وإمكانات كسب الرزق. ويعتبر التصدي لأوجه التحيز هذه عاملاً أساسياً لتحقيق معدلات نمو متسارع وشامل وللهوض بالتنمية في جميع البلدان.

٧٩- ثم إن العديد من التحديات المستمرة والناشئة التي تواجه المجتمع الدولي لا يمكن أن تعالج بطريقة مطردة ومستدامة دون بناء قدرة قوية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ويتطلب بناء هذه القدرة بناء القدرة التقنية والمهنية والهندسية والإدارية والعلمية والقدرة على تنظيم المشاريع من أجل معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الملحة التي تواجه كل بلد، وتحويل المجتمعات، والتأثير الإيجابي على مستويات معيشة السكان العاديين ونوعية حياتهم. وبالتالي فإن ذلك ينبغي أن يمثل عنصراً أساسياً من الاستراتيجية التي ينتهجها كل بلد للحد من الفقر. وينبغي لحكومات البلدان النامية أن تنظر، كسمة أساسية من سمات استراتيجياتها الإنمائية، في صياغة وتنفيذ سياسات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار تهدف إلى تشجيع توليد ونشر وتطبيق نتائج العلم والتكنولوجيا.

٨٠- وفي الوقت نفسه، لا يمكن للشركات في البلدان النامية، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أقل البلدان نمواً، أن تنجح في الارتقاء التكنولوجي دون أن تتوفر لها إمكانية الوصول إلى المجموعة الكاملة من التكنولوجيات المتاحة وما تنطوي عليه من فرص التعلم. وبصفة خاصة، كان لنقل التكنولوجيا من خلال قنوات مختلفة، منها على سبيل المثال لا الحصر القنوات السوقية كالتجارة وإصدار التراخيص والاستثمار الأجنبي المباشر، دور هام في الارتقاء بالقاعدة التكنولوجية لبعض البلدان النامية. إلا أن نقل التكنولوجيا الذي توجهه الأسواق لم يحدث بالسرعة المرجوة في حالة العديد من البلدان الأخرى.

٨١- ولكي تستفيد البلدان من نقل التكنولوجيا، يلزم توافر طاقة استيعابية محلية. وينبغي للجهود الرامية إلى تعزيز هذه الطاقة أن تراعي قدرات جميع الجهات صاحبة المصلحة والقطاعات المعنية. وكثيراً ما يكون من الضروري توفر الدعم المالي وغيره من الحوافز لتشجيع مؤسسات الأعمال على تنفيذ أنشطة مكلفة ومحفوفة بالمخاطر مثل البحث عن التكنولوجيات الجديدة وحيازتها وتكييفها وتطبيقها. كما أن خلق الطاقة الاستيعابية يتطلب التمكين من إنشاء روابط محلية ودولية بين الشركات المحلية، ومؤسسات البحث والتعليم، والشركات الأجنبية المنتسبة وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة. وينبغي أن تُمكن الجامعات ومؤسسات البحوث من نقل المعرفة إلى مؤسسات الأعمال، وأن توفر لها الحوافز لإقامة تعاون قوي مع القطاع الخاص من أجل معالجة المشاكل التكنولوجية التي تهمها.

٨٢- وعلى المستوى الدولي، من المهم استكشاف نُهج جديدة لتيسير إجراء المزيد من عمليات نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وهذا يمكن أن يشمل التشجيع النشط من قِبَل البلدان المتقدمة، وإلغاء التدابير التي يمكن أن تشكّل حواجز أمام عمليات نقل التكنولوجيا هذه. وينبغي أن تكون أطر سياسات التجارة والاستثمار الدولية داعمة للتطور التكنولوجي الوطني في البلدان النامية.

٨٣- كما ينبغي النظر في سُبُل تيسير الوصول، دون أية كلفة أو بكلفة ضئيلة، إلى نتائج البحث العلمي، وبخاصة البحوث الممولة تمويلًا عامًا. وينبغي زيادة تطوير التنسيق والتعاون والشراكات على المستوى الدولي، بما في ذلك بين القطاعين العام والخاص، في مجال العلم والتكنولوجيا.

٨٤- ولقد أصبحت تكنولوجيات المعلومات والاتصال تشكل سمة هامة من سمات الاقتصاد المعولم والقائم على المعرفة على نحو متزايد. وتُعتبر القدرة على استخدام هذه التكنولوجيات أمراً أساسياً لتحسين إنتاجية وأداء الأسواق الزراعية، وهي أساسية أيضاً لتمكين المشاريع الصغيرة والكبيرة من الارتباط بسلاسل القيمة العالمية. كما أن من الضروري نشر هذه التكنولوجيات على نطاق أوسع من أجل سد الفجوة الرقمية. ولهذه الغاية، تُشجّع البلدان النامية على صياغة وتنفيذ سياسات وطنية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

٨٥- وتؤثر خدمات الهياكل الأساسية تأثيراً قوياً على الإنتاج والتجارة والقدرة التنافسية الاقتصادية، كما أنها يمكن أن تشكل عنصراً هاماً من عناصر أية استراتيجية للتعافي من الأزمات. وعلاوة على ذلك، تشكل خدمات الهياكل الأساسية التنافسية عاملاً هاماً بالنسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أنه لكي تُسهم هذه الخدمات بنجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ما، يجب أن تكون البيئة القانونية والتنظيمية داعمة لها. وبالتالي فإن الأطر السياسية والتنظيمية والمؤسسية لخدمات الهياكل الأساسية قد أصبحت تتسم بأهمية بالغة ومتزايدة بالنسبة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

٨٦- ثم إن ارتفاع تكاليف النقل والمعاملات التجارية، وعدم كفاية تدابير تيسير التجارة، وقصور خدمات النقل، وتدني مستوى الارتباط، هي أمور يمكن أن تشكّل حواجز أمام التجارة وأن تمثل تحدياً من التحديات المستمرة التي تواجه العديد من البلدان النامية، وبخاصة البلدان النامية غير الساحلية، وهي تحديات تتفاقم من جراء عوامل أخرى تشمل ارتفاع أسعار الطاقة.

٨٧- وعادة ما تدفع البلدان النامية غير الساحلية أعلى تكاليف النقل والمرور العابر، على نحو ما هو مبين في برنامج عمل الماتي. ففي هذه البلدان، يؤدي افتقارها لمنفذ إلى البحر وبعدها عن الأسواق الرئيسية، وعدم كفاية مرافق المرور العابر، والإجراءات الجمركية والحدودية

المرهقة، والقيود التنظيمية، فضلاً عن ضعف الترتيبات القانونية والمؤسسية، إلى إضعاف الجهود التي تبذلها هذه البلدان لبناء قدراتها الإنتاجية وقدرتها على التنافس على نطاق عالمي.

٨٨- ويتطلب سير أعمال التجارة والنقل الدوليين بسلاسة وجود قواعد موحدة وواضحة وشفافة توفر متطلبات التيقن القانوني وتحدّ من الحاجة إلى اللجوء إلى التقاضي المكلف. وفي هذا الصدد، تطرح نُظُم السلامة والأمن التي اعتمدت في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بحركة الأشخاص والبضائع تحديات يومية أمام هيئات المراقبة الحدودية وكذلك أمام جميع المشاركين في سلسلة الإمداد لمعالجة وتبادل أحجام متزايدة من المعلومات.

٨٩- فتغيّر المناخ سيطرّح في السنوات القادمة بعض أكبر التحديات المتصلة بسياسة التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتشير تقديرات حديثة إلى أن مئات الآلاف من الأشخاص يفقدون حياتهم بالفعل في كل سنة نتيجة للاحتار العالمي، كما أن سُبُل رزق مئات الملايين من الناس مهدّدة على نحو خطير. وفي حين أن المسؤولية عن حل المشكلة تقع أساساً على عاتق الاقتصادات المتقدمة، فإن المشاركة النشطة للبلدان النامية قد أصبحت ضرورية الآن لكي تكون هناك استجابات فعالة تنشأ في الوقت المناسب على المستوى المتعدد الأطراف. وينبغي أن تكون هذه المشاركة متوافقة مع تحقيق هذه البلدان لأهدافها الإنمائية القائمة منذ أمد بعيد والمتمثلة في الحدّ من الفقر، وتحقيق التنمية الشاملة للجميع، وسدّ الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بينها وبين البلدان المتقدمة.

٩٠- والأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمعالجة القضايا الناشئة عن الآثار الاقتصادية والإنمائية المتعددة الأوجه المترتبة على تدهور البيئة وتغير المناخ. ومن الأمور التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية ما يتمثل في الجوانب الاقتصادية وتكاليف تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه. ومن المهم أيضاً وضع ترتيبات فعالة وعملية للتعاون الدولي الطويل الأجل في إطار الصكوك القائمة المتعددة الأطراف لدعم البلدان النامية في التصدي للتأثير الضار لتغيّر المناخ وتحقيق أهدافها الإنمائية مع الإسهام في الوقت نفسه، إسهاماً فعالاً ومنصفاً، في الجهود العالمية الرامية إلى التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيف معه.

٩١- وقد أدت المناقشات المستمرة حول "الاقتصاد الأخضر" إلى إثارة شواغل إزاء الأشكال الجديدة للحماية "الخضراء". وبالنظر إلى أنه لا يوجد بعد تعريف متفق عليه لمفهوم الاقتصاد الأخضر، فإن التأثيرات المحتملة لاختصار التجارة على التنمية تحتاج إلى بحث وتحليل سياساتي دقيقين.

٩٢- وسوف يكون من الصعوبة بمكان التغلب على تحدي تغيّر المناخ بمعزل عن التغلب على تحدي تلبية الطلب المتزايد على الطاقة من قِبَل البلدان النامية. فانعدام أمن الطاقة يمثل تحدياً إنمائياً مستمراً. إلا أن هذا التحدي يجب أن يُعالج معالجة مستدامة تأخذ في الاعتبار ما أُحرز حتى الآن من تقدم علمي وتكنولوجي وتراعي البيئة. وهذا هو المجال الذي تؤدي فيه الطاقة "الخضراء" - بما في ذلك الطاقة المتجددة - دوراً هاماً. إلا أنه لا تزال هناك بلدان

نامية عديدة لا يمكنها أن تتحمل كلفة تكنولوجيا الطاقة البديلة؛ وبالنسبة لهذه البلدان، يتسم نقل تكنولوجيات الطاقة المتجددة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بأهمية حيوية لأنه يُسهم في تحقيق رفاه الجميع وحماية البيئة في الوقت نفسه. ويلزم توفر آليات داعمة، مالية وأخرى تتعلق بنقل التكنولوجيا، من أجل إتاحة فرص ملموسة، خصوصاً للبلدان المنخفضة الدخل.

٩٣- كما أن شبكات النقل التي تربط سلاسل الإمداد العالمية تتأثر أيضاً، بصورة مباشرة وغير مباشرة، بالآثار الحالية والمتوقعة لتغير المناخ. وقد تكون المخاطر وأوجه الضعف والتكاليف المرتبطة بذلك كبيرة، خصوصاً بالنسبة للبلدان النامية ذات القدرة المتدنية على التكيف، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩٤- وبالنظر إلى طول مدة حياة خدمات الهياكل الأساسية للنقل والأهمية الاستراتيجية لتفادي حدوث أي اضطراب في عمل سلاسل الإمداد العالمية، يتطلب التكيف الفعال في مجال النقل إعادة التفكير في النهج والممارسات الراسخة.

دال - تكثيف جميع أشكال التعاون والشراكة من أجل التجارة والتنمية، بما يشمل التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

٩٥- بالنظر إلى التغيرات التي طرأت على المشهد العالمي ودينامياته على مدى العقدين الأخيرين، يجب على المجتمع الدولي أن يستنبط أشكالاً جديدة للشراكة والتعاون ونهجاً إنمائية جديدة لا تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستقر والمتسارع وإلى زيادة الانفتاح فحسب، بل أيضاً إلى تحقيق الأهداف الأوسع للتنمية الشاملة والمستدامة. ومن الضروري لتحقيق هذه النتيجة أن يكون هناك اتساق أكبر فيما بين السياسات الاقتصادية والتجارية والنقدية والمالية والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن زيادة تحسين الحوكمة على المستويات كافة. وسيتعين أن تؤدي الشراكة الجديدة إلى تقوية العلاقات بين القطاعين الخاص والعام وفيما بين مختلف مجموعات البلدان ذات المستويات المتفاوتة على صعيد التنمية الاقتصادية.

٩٦- وسيتعين أن يؤدي وجود إطار تنظيمي عالمي فعال يدعم العولمة التي محورها التنمية إلى تعزيز ومواءمة قواعد وإجراءات جماعية في بعض المجالات، وبخاصة في مجال التمويل، حتى عندما يهدف هذا الإطار إلى توسيع نطاق الحيز المتاح لاختيار السياسات على المستوى الوطني. ومن شأن وجود جدول أعمال أوسع للتعاون الذي يدعم التحول الهيكلي وتحقيق التنمية الشاملة أن يساعد في التركيز تركيزاً أقوى على التحديات المتمثلة في بناء القدرات الإنتاجية، بما في ذلك بدعم من السياسات التجارية والصناعية الاستراتيجية، فضلاً عن السياسات المالية وسياسات سوق العمل وسياسات الاقتصاد الكلي الفعالة.

٩٧- وتسهم التجارة الدولية في تعزيز التعاون والشراكات على المستوى الدولي عن طريق ربط عمليات الإنتاج، ونشر التكنولوجيا، والإسهام في نهاية المطاف في تحقيق النمو

الاقتصادي المشترك. ومع ذلك، لم تحقق التجارة الدولية بالكامل بعد إمكاناتها الهائلة من حيث دعم الأهداف الإنمائية للألفية، خصوصاً فيما يتعلق بالحد من الفقر وعدم المساواة. وهذه مشكلة مشتركة بين العديد من البلدان النامية. ولذلك فإن من الضروري تحسين فهم آثار التجارة الدولية بالنسبة للضعفاء من الناس وذلك من أجل تكييف السياسات التجارية وتدابير الدعم الدولي بحيث يتم تقاسم فوائد التجارة على نطاق أوسع.

٩٨- وفي السنوات الأخيرة، ركزت برامج المعونة تركيزاً متزايداً على النتائج الاجتماعية، وكثيراً ما حدث ذلك على حساب دعم تعبئة الموارد المحلية وخلق قدرات إنتاجية جديدة. وقد أدى ذلك إلى تحويل الاهتمام بعيداً عن الهدف الأساسي للتعاون الإنمائي، وهو هدف مساعدة البلدان في الانتقال إلى وضع تستطيع فيه تعبئة مواردها الذاتية من أجل التنمية، في جملة أهداف أخرى. وبهذه الصفة، ينبغي ربط تقديم المعونة ربطاً دقيقاً وبنّاءاً بطموحات الدول المتلقية لها من أجل تعزيز قدراتها الإنتاجية.

٩٩- وفي هذا السياق، احتلت فكرة "المعونة من أجل التجارة" مكانة بارزة في الخطاب الذي يتناول مسألة المعونة الدولية منذ أن طُرحت هذه الفكرة في الاجتماع الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥ في هونغ كونغ (الصين). وتسلم هذه المبادرة بأن البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً، تحتاج إلى دعم مالي محدّد الأهداف لمساعدتها في التكيف مع الضغوط التي تصاحب زيادة الانفتاح وكذلك لمساعدتها في بناء قدراتها الإنتاجية من أجل ضمان تحقيق مكاسب كبيرة من التجارة مستقبلاً. وسوف يكون من الأسهل بلوغ هذه الأهداف إذا ما اتخذت مبادرة المعونة من أجل التجارة نطاقاً مناسباً، وشملت تمويلاً جديداً بحق إضافة إلى الالتزامات الحالية المتعلقة بالمعونة، واقرنت بانتهاج سياسات تجارية وصناعية ملائمة، وأديرت في إطار منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان أن تؤدي المكاسب المحققة من خلال التجارة إلى دعم استراتيجيات التنمية الشاملة.

١٠٠- وإن الإدماج الناجح للتجارة في حلقات النمو والتنمية الإيجابية كان على المستوى الإقليمي، مثلما حدث في حالة التجارة داخل أوروبا في فترتي الخمسينات والستينات من القرن الماضي ثم بعد ذلك مع تصاعد حالة الرخاء الاقتصادي في شرق آسيا، بما في ذلك من خلال الروابط الإقليمية الوثيقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

١٠١- وقد أخذ التكامل الإقليمي الذي يكمله التعاون الدولي يحظى بدعم متجدد في أنحاء أخرى من العالم النامي. وتشمل المبادرات المتخذة القيام بمحاولات لزيادة الاتساق في سياسات التجارة والاستثمار في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وإنشاء شبكات إنتاج إقليمية عبر آسيا، وتشمل بعض أقل البلدان نمواً. ويتمثل التحدي الرئيسي في كيفية ضمان أن تؤدي اتفاقات التجارة الإقليمية إلى تقوية التكامل التجاري المنتج ودعم التنوع الاقتصادي فيما بين الاقتصادات ذات مستويات التنمية المختلفة، خصوصاً في البلدان النامية غير الساحلية.

١٠٢- وإضافة إلى هذه الترتيبات الإقليمية، يمكن استغلال نشوء أقطاب نمو جديدة في الجنوب من أجل دعم تحقيق مكاسب إنمائية أوسع انتشاراً من خلال التكامل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب اللذين يستهدفان أقل البلدان نمواً بصفة خاصة. وقد تحولت أنماط التجارة والاستثمار تبعاً لذلك، مما أفضى إلى تجدد ثقة الجنوب.

١٠٣- ومن المؤكد أن القدرة على مقاومة آثار الأزمة في أنحاء من العالم النامي تدل على تحول هام عما حدث في الماضي وتبعث على الأمل بترقب فترة طويلة تشهد تقلص فجوة الفوارق الاقتصادية العالمية. إلا أن هذا التحول كان غير متكافئ حتى الآن، حيث توجد فوارق كبيرة بين المناطق النامية وفيما بين فرادى البلدان؛ فقد شهد العديد من أقل البلدان نمواً تزايد اتساع فجوة الدخل بينها وبين البلدان الأخرى خلال العقدين الأخيرين. ويُضاف إلى ذلك أن العديد من البلدان النامية لا تزال تعتمد على الاقتصادات الرئيسية للوصول إلى الأسواق والحصول على الموارد، كما أنها عرضة للتأثر بالتغيرات في السياسات العامة والأوضاع الاقتصادية في تلك البلدان. وبالتالي فإن تأثير أزمة الديون في بلدان الشمال على البلدان النامية يحتاج إلى رصد دقيق.

١٠٤- ومنذ بداية الألفية الثانية، ظهرت ترتيبات مؤسسية جديدة فيما بين البلدان النامية لمناقشة الاحتياجات والتحديات الوطنية ولتوسيع نطاق التعاون. وعلى النقيض من التعاون التقليدي بين الشمال والجنوب، تشمل مبادرات التعاون بين الجنوب والجنوب بلداناً تواجه تحديات إنمائية مشتركة، وهي مبادرات تنطوي أيضاً على علاقات أكثر تكافؤاً بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية. وينبغي أن يصبح بناء القدرات لدعم الدول الإنمائية عنصراً هاماً من عناصر التعاون بين الجنوب والجنوب، لأن هذا مجال ينطوي فيه هذا التعاون على مزايا مختلفة مقارنة بالأشكال التقليدية للتعاون الإنمائي.

١٠٥- وثمة مجال واسع أمام البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل، لاستغلال إمكانات نموها من خلال دينامية التجارة بين الجنوب والجنوب. ويشكل نجاح جولة ساو باولو من المفاوضات بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية إنجازاً تاريخياً في بيئة سياسات التجارة بين الجنوب والجنوب.

١٠٦- والاهتمام بالتعاون بين الجنوب والجنوب يتجاوز المجال التجاري إلى حد بعيد. فقد تراكمت لدى البلدان النامية الناجحة مجموعة واسعة من تجارب السياسات والحوكمة التي يمكن أن تستفيد منها بلدان نامية أخرى. كما أن التعاون بين الجنوب والجنوب يمكن أن يسهم في زيادة الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

١٠٧- كما أن هناك العديد من المخاطر الجديدة التي تتهدد النمو والتنمية الشاملين والتي يمكن التصدي لها من خلال تمكين الروابط بين الجنوب والجنوب. وهذه تشمل الأمن الغذائي، حيث يمكن لجهود توسيع نطاق الخدمات الإرشادية وخدمات الدعم في القطاع الزراعي، وتحسين إدارة المياه، وتعزيز أنشطة البحث والتطوير، أن تستفيد من تقاسم التجارب فيما بين

البلدان النامية. ومن المجالات الأخرى التي يتيح فيها التعاون بين الجنوب والجنوب إمكانيات جديدة ما يشمل التكيف مع تغير المناخ وتحسين الاستجابة للكوارث الطبيعية. وفي هذه الحالات، يمكن استخدام أنواع جديدة من الشراكة، مثل تلك التي تنطوي على التعاون الثلاثي، من أجل دعم اتخاذ إجراءات أكثر فعالية. وقد لوحظ هذا بالفعل في حالي الزراعة والطاقة المتجددة. إلا أنه بالنظر إلى أن مواجهة هذه التحديات الجديدة تتطلب استثمارات كبيرة وتكنولوجيات جديدة، فسوف يظل يتعين إدارة الإجراءات الفعالة وتمويلها على مستوى متعدد الأطراف.

١٠٨- وهناك أيضاً شراكات جديدة أخذت تتشكل في القطاع الخاص. فقد أدت الديناميات التنافسية لسلاسل القيمة العالمية إلى استخدام متزايد لأشكال المشاركة غير السهمية لعمليات الشركات عبر الوطنية مثل التعاقد الخارجي الدولي فيما يتعلق بعمليات الإنتاج، وإصدار تراخيص استخدام المعرفة لصالح البلدان النامية المضيفة، وإبرام عقود الإدارة ومنح حقوق الامتياز. ويقدر ما تتطلب أشكال المشاركة غير السهمية هذه مشاركة مؤسسات الأعمال المحلية ذات القدرات الإنتاجية الكبيرة، فإنها تعزز الفرص الاستراتيجية التي استُغلت بنجاح في الماضي من قِبَل بعض البلدان النامية، حسب ما يتبين من مثال شرق آسيا، لكي تكون علاقاتها مع الشركات عبر الوطنية أداة ناجعة لتحقيق التنمية.

١٠٩- وفي حين أن الشراكات ضمن شبكات الإنتاج تسعى للاستفادة من ارتفاع مستويات الإنتاجية وتوفر قدر أكبر من الدراية العملية التكنولوجية لدى الشركات الأجنبية المنتسبة، فإن الآثار التبعية المرجوة لا تحدث تلقائياً. وهذا ينطبق بصفة خاصة على حالة أنشطة التجميع التي كثيراً ما تكون فيها الطاقة الاستيعابية للشركات المحلية غير كافية. وقد أدى الإخفاق في معالجة جوانب الضعف هذه إلى إثارة هواجس إزاء الوقوع في "شرك الدخل المتوسط" حيث إن عدة بلدان قد تحولت نحو الأجزاء الكثيفة العمالة من سلاسل القيمة العالمية ولكنها وجدت صعوبة في زيادة تطوير الهياكل الأساسية التكنولوجية اللازمة لدعم نمو الشركات المحلية الأكبر التي يمكن أن تدعم عملية الارتقاء ونمو الإنتاجية.

١١٠- وفي مجال الاستثمار، أصبح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية نظاماً واسعاً ومعقداً على نحو متزايد. وأصبح جعل هذا النظام يعمل بطريقة أكثر كفاءة تُفضي إلى تحقيق نمو قوي ومطرد وتنمية مستدامة أمراً يتسم بأهمية بالغة ومتزايدة. ويمكن للتقاسم الدولي للخبرات وأفضل الممارسات بشأن القضايا الرئيسية، وبناء توافق في الآراء، بغية التوصل إلى التسخير الفعال لإمكانات التنمية المستدامة التي تنطوي عليها اتفاقات الاستثمار الدولية وما يلزمها من تدفقات استثمارية، أن يتيحا فرصاً هامة في هذا الصدد.

رابعاً - التطلع إلى الأمام

١١١- ينبغي أن تسعى جميع العمليات والمؤسسات المتعددة الأطراف إلى تحقيق هدف الشمول واتخاذ الإجراءات التي تستلهم هذا الهدف. ويدخل الشمول في صلب النهج الشامل الذي يتبعه الأونكتاد إزاء التنمية. وما يزيد من حدة هذا التحدي هو تزايد ترابط القضايا والعمليات والديناميات، والحاجة إلى الأخذ بنهج أكثر تنسيقاً إزاء التعامل مع حقائق عالم اليوم. والأمم المتحدة، بوصفها المؤسسة الوحيدة المتعددة الأطراف التي تضطلع بولاية عالمية بحق، هي المحفل المناسب لإيجاد حلول عالمية. إلا أنه من المهم الاعتراف بأنه ما من مؤسسة تحتكر وحدها الحلول الرامية إلى معالجة الاختلالات العالمية والنهوض بالتنمية الشاملة والمستدامة.

١١٢- وهذا المزيج الدينامي الذي يجمع بين الحقائق الجديدة والأهمية المستمرة للأمم المتحدة يُبرز أهمية الأونكتاد كمؤسسة أدرجت مسألة الترابط منذ أمد بعيد في صلب نهجها الشامل إزاء التنمية كمحفل قيم للحوار المتواصل والشامل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشأن التنمية. والأونكتاد يتيح بحث الأفكار وبناء توافق في الآراء حولها، الأمر الذي يمكن أن يُسهم بدوره في المداولات التي تجري في محافل ومؤسسات أخرى ذات صلة. وهذا الدور الذي يؤديه الأونكتاد كمحفل لإجراء مناقشات صريحة ومفتوحة وبناءة ينبغي أن يُشجّع ويُطوّر، خاصة بالنظر إلى حجم التحديات التي تواجه المجتمع العالمي، والفرص المتاحة لجميع البلدان لمعالجة الشواغل الإنمائية المستمرة والناشئة.

١١٣- وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد أن يواصل، من خلال أركان عمله الثلاثة، الاضطلاع بدوره الهام في تعزيز توافق الآراء ودعم العمل على المستوى العالمي في مجال التنمية، بما في ذلك عن طريق مساهماته في المتابعة والتنفيذ المتكاملين لمختلف مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة المعنية بالتنمية، وفي تمهيد الطريق نحو عام ٢٠١٥ وما بعده.

١١٤- ويكتسي تعظيم مساهمة أركان عمل الأونكتاد الثلاثة في العمل الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة في مجال التنمية أهمية مضافة في هذا المنعطف التاريخي الذي يُشدّد فيه على الحاجة إلى مزيد من الديمقراطية وإلى الحوكمة الرشيدة، خصوصاً في ضوء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وفي هذا الصدد، ثمة مجال رئيسي يحتاج إلى اهتمام مستمر، بما في ذلك في سياق مختلف العمليات المتصلة بالتنمية في إطار منظومة الأمم المتحدة، وهو مجال يتمثل في معالجة حالة الضعف التي يعاني منها العديد من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية وغيرها من الاقتصادات الهشة والصغيرة والضعيفة هيكلية.

١١٥- وثمة فرص عديدة لبلوغ هذا الهدف، وهي جميعها فرص مترابطة. كما أن ثمة مجالاً رئيسياً تلزم معالجته، وهو يتمثل في حالة الضعف المستمرة للعديد من البلدان النامية. وقد كان هذا مجالاً هاماً من مجالات عمل الأونكتاد يجب مواصلة العمل فيه. وتمثل الجهود الحثيثة

للنهوض بأقل البلدان نمواً محالاً محدداً يتطلب اهتماماً مستمراً، بما في ذلك في سياق مختلف العمليات ذات الصلة بالتنمية في إطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

١١٦- ومن العمليات المهمة عملية تنفيذ برنامج عمل اسطنبول الذي انبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وقد أبرز هذا الحدث التاريخي أهمية بناء القدرات الإنتاجية، والارتقاء بالقدرات التكنولوجية لأقل البلدان نمواً، ومساعدة هذه البلدان على "التخرج" من فئة أقل البلدان نمواً. وتلزم معالجة التحديات التي تواجه البلدان عندما تتخرج من هذه الفئة معالجة شاملة من أجل تحسين تركيز الجهود المتواصلة على تعزيز تنميتها. وهذا يمكن أن يشمل وضع مقاييس أفضل لبناء القدرات الإنتاجية وتنميتها، والتوصل إلى فهم أفضل لواقع الأوضاع التي تواجه البلدان النامية المتوسطة الدخل، بغية معالجة شواغلها والحاجة إلى تهيئة بيئة واضحة وجذابة لصالح أقل البلدان نمواً المتخرجة من هذه الفئة بعد أن تتخرج منها. ويمكن للأونكتاد أن ينظر في هذه المسائل الهامة خلال الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥.

١١٧- وهناك مجال هام آخر يتمثل في الجهد العالمي الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠). ويمكن للأونكتاد أن يسهم عن طريق معالجة الآثار التجارية والإنمائية المترتبة على تغير المناخ والاقتصاد الأخضر الناشئ، ولا سيما عن طريق دعم وتمكين البلدان النامية في ما تبذله من جهود للتصدي للتأثير الاقتصادي السلبي لتغير المناخ في تحقيق أهدافها الإنمائية. وتمثل مساعدة البلدان النامية في إعادة عملية تنميتها إلى مسارها الصحيح في أعقاب الكوارث الطبيعية محالاً هاماً من المجالات ذات الصلة التي يمكن فيها للأونكتاد أن يقدم مساهمات هامة بالتعاون مع سائر الأعضاء ذوي الصلة في منظومة الأمم المتحدة.

١١٨- وتلتقي هذه العمليات جميعها عند هدف تلبية الحاجة الأوسع لضمان أن يكون النظام الاقتصادي العالمي نظاماً ناجعاً بالنسبة للتنمية. ويمكن للأونكتاد أن يسهم، بما لديه من خبرة وأفكار، في العمل الأوسع نطاقاً الذي تضطلع به الأمم المتحدة في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وهذا أمر يتسم بأهمية خاصة بالنظر إلى قدرة الأونكتاد وولايته المتمثلة في طرح الأفكار التي يمكن أن تسهم في تعزيز تماسك النظم، كما يمكنه أن يساعد في بناء توافق آراء جديد بشأن التنمية الاقتصادية لما بعد عام ٢٠١٥.

خامساً - دور الأونكتاد

١١٩- يُعيد الأونكتاد الثالث عشر تأكيد الولاية الأساسية لهذه المنظمة، كما حُددت في عام ١٩٦٤، ليكون بمثابة صلة الوصل في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار

والتنمية المستدامة. ومن أجل ضمان الاستمرارية في عمل الأونكتاد، يستند توافق آراء الدوحة إلى اتفاق أكرا ويعيد تأكيد دوره الذي لا يزال صالحاً في توجيه عمل الأونكتاد. واعترافاً بأن العالم قد تغير من نواح عديدة منذ الأونكتاد الثاني عشر، يقدم المؤتمر إرشادات محدثة لعمل الأونكتاد من خلال أركان عمله الثلاثة، من أجل تعزيز الدور والتأثير الإنمائيين لهذه المؤسسة، بما في ذلك عن طريق إدراج الدروس المستفادة ومعالجة واقع الأوضاع العالمية التي تغيرت منذ المؤتمر السابق.

ألف - تحسين البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة

١٢٠ - لدى مساعدة البلدان على زيادة إمكاناتها الإنمائية إلى أقصى حد، ينبغي للأونكتاد أن يطرح أفكاراً وخيارات على صعيد السياسة العامة من أجل الإسهام في عملية تنمية متسارعة ومستدامة. وبصفة خاصة، ينبغي للأونكتاد أن يؤدي دوراً حاسماً في تحليل التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة وعرض الحلول لمعالجتها. وينبغي أن تشمل توصيات الأونكتاد ما يلي:

(أ) ينبغي للأونكتاد أن يبحث الكيفية التي يمكن بها للعلاقات الاقتصادية الدولية والسياسات المحلية أن تحسن البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات دعماً لعملية تنمية شاملة ومستدامة وأن يكفل استفادة جميع الناس، وبخاصة الفقراء والضعفاء، من النمو والتنمية الاقتصادية؛

(ب) ينبغي للأونكتاد أن يحلل، على ضوء أحداث وتجارب ما بعد مؤتمر أكرا، الأسباب الجذرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وآثارها، وأن يخلص إلى استنتاجات تساعد في منع تكرار هذه الأزمة في المستقبل. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل إجراء بحوثه وتحليلاته المتعلقة بالنظام المالي والنقدي الدولي، وتقلب أسعار السلع الأساسية، وينبغي له أن يقترح توصيات لمعالجة المشاكل التي تواجهها في الأسواق المالية والتي تؤدي إلى زعزعة استقرار الاقتصاد الكلي، وإلى حدوث تشوهات في التجارة الدولية، وإلى تزايد مستويات الفقر وعدم المساواة. وينبغي للأونكتاد أن ينظر، ضمن مجالات اختصاصه، في الحاجة إلى تحسين اتساق وإدارة النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، بما في ذلك مشاركة البلدان النامية على نحو أكثر فعالية؛

(ج) ينبغي للأونكتاد أن يُسهِم بنشاط في آليات متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، وأن يقدم توصيات لتنفيذ وثيقته الختامية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يقدم مشورة الخبراء المتجذرة في البعد الإنمائي في سياق متابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخرى المعنية بالتنمية. وبالنظر إلى الحاجة إلى نظام تجاري متعدد الأطراف يكون قوياً ومنصفاً ويمكن التنبؤ به، ينبغي للأونكتاد أن يعزز الدعم المقدم

إلى البلدان النامية عن طريق رصد التجارة الدولية من منظور إنمائي، ومن خلال تناول سبل إدماج هذه البلدان على نحو أكثر إنصافاً في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي؛

(د) ينبغي للأونكتاد أن يحلل قضايا الديون والتمويل وأن يساهم في العملية المتعددة الأطراف. وينبغي له إجراء بحوث، خصوصاً فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون السيادية، وزيادة الموارد المالية المتعددة الأطراف، وإلغاء الشروط السياسية فيما يتعلق بالتكيف والإقراض في حالات الأزمات. وينبغي السعي إلى تحقيق أقصى درجات التآزر بين العمل التحليلي والمساعدة التقنية؛

(هـ) ينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان في تحسين قدراتها الإحصائية وأن يساهم في النقاش العالمي بشأن سياسة التنمية عن طريق وضع مؤشرات تُبرز الروابط بين التنمية والعملة. وتشمل الدروس المستفادة منذ مؤتمر أكرا واندلاع الأزمة أن ثمة حاجة إلى بيانات اقتصادية دقيقة توفر في الوقت المناسب. وينبغي للأونكتاد، لكي يكون عمله أكثر استجابة، أن يكتفّ تفاعله مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث حتى ينقل على نحو أفضل نتائج بحوثه السياسية إلى الأوساط الأكاديمية ولكي يعيى الموارد في البلدان الأعضاء دعماً لعمله التحليلي؛

(و) ينبغي للأونكتاد أن يحافظ على نهج عمله في دعم الشعب الفلسطيني وفقاً لما جاء في اتفاق أكرا، آخذاً في الاعتبار الحقائق الجديدة.

باء - النهوض بالاستثمار والتجارة وتنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة وما يتصل بذلك من سياسات التنمية تحفيزاً لنمو اقتصادي مطرد يخدم التنمية المستدامة والشاملة

١٢١ - تشكل تعبئة جميع الموارد، بما فيها رأس المال الإنتاجي، عنصراً حاسماً لتمكين القطاع الخاص من المساعدة في تحقيق المزيد من الرخاء والرفاه. وينبغي للأونكتاد، من خلال أركان عمله الثلاثة أن يساهم في بلوغ هذه الغاية، بطرق منها ما يلي:

(أ) ينبغي للأونكتاد أن يضطلع ببحوث موجهة نحو السياسة العامة، وأن يجري حواراً سياسياً ويقدم مساعدة تقنية تهدف إلى مساعدة البلدان النامية في تصميم استراتيجياتها وسياساتها الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه لتحقيق التنمية المستدامة، بوسائل منها وضع أطر تنظيم الاستثمار المناسبة التي تتوافق مع أهداف تنميتها الوطنية. وهذا يجب أن يشمل معالجة القضايا الرئيسية والناشئة في مجال الاستثمار؛

(ب) ينبغي للأونكتاد أيضاً أن يساعد في زيادة تدعيم تطوير القطاع الخاص، بوسائل منها تقديم المبادئ التوجيهية للسياسة العامة بشأن كيفية إدماج بناء القدرات الإنتاجية في صلب سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية، ووضع مؤشرات لبناء القدرات

الإنتاجية. وينبغي في هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية وغيرها من البلدان النامية الضعيفة، ووضع استراتيجيات وسياسات تهدف إلى زيادة مشاركتها الفعالة في سلاسل الإمداد العالمية؛

(ج) ينبغي للأونكتاد أن يستكشف أفكاراً وسياسات جديدة لتشجيع تنويع الصادرات كوسيلة لتعزيز النمو والتنمية الشاملين، بما في ذلك التنويع إلى قطاعات تتصل بالاقتصاد الإبداعي وتحقيق المزيد من القيمة المضافة. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يبحث مختلف الخيارات الاستراتيجية لتنويع صادرات البلدان النامية بمختلف مراحل تحولها الهيكلي؛

(د) ينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تشجيع تنظيم المشاريع المحلية القائمة على روح المبادرة، ووضع السياسات الرامية إلى تشجيع إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير الهياكل الأساسية، وإدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع البالغة الصغر والأفراد في القطاع المالي النظامي، وتعزيز القدرات الإنتاجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين إمكانية وصولها إلى الأسواق، تدريب منظمي المشاريع؛

(هـ) سيكون العمل الذي يضطلع به الأونكتاد، في مجال الحوكمة، بجميع أبعادها، أداة مفيدة للبلدان الشريكة لتقوية قدراتها المؤسسية في مجالات التجارة والتكنولوجيا والاستثمار وللبناء على ما يتصل بذلك من مبادرات تتعلق بالشفافية في هذه المجالات؛

(و) ينبغي للأونكتاد أن يعزز بحوثه وتحليلاته السياسية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بغية جعل القدرات في هذه المجالات أداة لدعم برنامج التنمية الوطني، ومساعدة الصناعة المحلية على تحسين قدرتها التنافسية، وتوليد فرص العمل، والحد من الفقر، وتعزيز الجهود التي يبذلها البلد من أجل تنويع صادراته؛

(ز) ينبغي للأونكتاد أن يشجع وضع مجموعة ترتيبات أكثر توازناً لضمان أن يصبح الوصول إلى التكنولوجيا جزءاً من عملية عولمة أكثر شمولاً تكون التنمية محوراً، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير دولية دعماً للتطور التكنولوجي في البلدان النامية. وينبغي للأونكتاد أن يؤدي دوراً رئيسياً في مجالات البحث والتحليل وصياغة السياسات بهدف تطوير وتطبيق التكنولوجيا الخضراء، فضلاً عن بناء القدرات المحلية ذات الصلة؛

(ح) ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بأنشطة بحث وتحليل وتعاون تقني فيما يتعلق بتحديد ونشر أفضل الممارسات السياسية الدولية في تشجيع نقل التكنولوجيا وغير ذلك من جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والاستثمار والتنمية، بما يتوافق مع البرنامج الإنمائي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وكما أُنقِص عليه في برنامج عمل اسطنبول، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات التكنولوجية لأقل البلدان نمواً بوسائل منها تقديم الدعم لها في تحليل الفجوات والقدرات من أجل الاستفادة من المركز الدولي المقترح للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

(ط) ينبغي للأونكتاد، في إطار ما يضطلع به من عمل في مجال النقل ولوجستيات التجارة، أن يعزز بحوثه وتحليلاته السياساتية وتعاونه التقني من أجل مساعدة البلدان النامية في التصدي للتحديات التي تواجهها في تحسين نظم وروابط النقل، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات اللوجستية وأمن سلاسل الإمداد، وتصميم السياسات الداعمة لنظم النقل المستدامة من الناحية البيئية؛

(ي) لقد أبرزت التحديات الاقتصادية المختلفة التي شهدتها السنوات الأخيرة أهمية التصدي الفعال للتحديات الفريدة التي تواجه البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر. وينبغي للأونكتاد أن يساعد هذه البلدان في تصميم وتشغيل هياكل أساسية وخدمات للمرور العابر تتسم بالمرونة والاستدامة؛

(ك) ينبغي للأونكتاد أن يكتف تركيزه على بناء قدرات توريد الخدمات من خلال وضع استراتيجيات وطنية شاملة وإجراء عمليات استعراض للسياسات العامة؛

(ل) ينبغي للأونكتاد أن يشجع التعاون الإقليمي في وضع أطر السياسات التجارية وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، وازعاً في اعتباره التطلعات الإنمائية الوطنية والضرورات المحلية.

جيم - معالجة التحديات الإنمائية المستمرة والناشئة من حيث آثارها على التجارة والتنمية وعلى القضايا المترابطة في المجال المالي ومجالات التكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة

١٢٢ - من النتائج الرئيسية التي خلص إليها اتفاق أكرا ما يتمثل في تمكين الأونكتاد من تحسين استجابته في إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى البلدان في ضوء تسارع وتيرة الأحداث. ومن أجل زيادة تعزيز قدرة الأونكتاد على التصدي للتحديات الإنمائية المستمرة والناشئة، ينبغي أن تشمل أنشطة الأونكتاد ما يلي:

(أ) ينبغي للأونكتاد أن يجري تحليلات اقتصادية وتجارية وأن يعزز الحوار الدولي وبناء توافق في الآراء والتعاون بشأن التنمية المستدامة، بما في ذلك التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وتغير المناخ؛

(ب) ينبغي للأونكتاد أن يبحث الفرص المتاحة لزيادة القدرات، وإمكانية الوصول، وتنويع التجارة في مجال الوقود الأحيائي وغيره من مصادر الطاقة، وأن يبحث عن سبل كفاءة ومستدامة فيما يتعلق بإنتاج الطاقة واستهلاكها؛

(ج) ينبغي للأونكتاد أن يدعم زيادة قدرات الإنتاج الزراعي كأولوية يمكن بصدها للشركات بين القطاعين العام والخاص، في جملة مخططات أخرى، أن تيسر نقل التكنولوجيات المناسبة إلى البلدان النامية لضمان توفر إمدادات غذائية كافية ومستدامة؛

(د) ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بعمل يركز على إمكانية الوصول إلى الأسواق، والقضايا التنظيمية، والأطر المؤسسية، لتيسير الحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين فيما بين البلدان - وبخاصة لتوفير الخدمات، بوسائل منها عقد التزامات تجارية متفاوض عليها على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية؛

(هـ) ينبغي للأونكتاد إجراء تقييمات وتقديم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للهجرة أن تدعم التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(و) ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بعمل بشأن تأثير الحوالات المالية على التنمية، بوسائل منها تيسير إمكانية حصول المهاجرين على الخدمات المالية واستخدام هذه الموارد لزيادة القدرة الإنتاجية؛

(ز) ينبغي للأونكتاد أن يرصد ويحلل مساهمة تحرير التجارة في خلق فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة، والكيفية التي يمكن بها للتجارة وللنظام التجاري الدولي أن يسهما في خلق العمالة المنتجة، بما في ذلك لصالح الفقراء؛

(ح) ينبغي للأونكتاد أن يعزز عمله بشأن قواعد البيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية وتحليلاته المتعلقة بآثار هذه التدابير على التنمية.

دال - تكثيف جميع أشكال التعاون والشراكة من أجل التجارة والتنمية، بما يشمل التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

١٢٣ - إن تقوية دعائم الاقتصاد العالمي ستطلب تعزيز الملكية والشراكة العالميتين في مجال التنمية. وينبغي لمساهمة الأونكتاد في هذا الصدد أن تأخذ في الاعتبار ما يلي:

(أ) ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بأنشطة في إطار أركان عمله الثلاثة دعماً لإنشاء آليات وأدوات جديدة لتحسين مستوى ووتيرة التعاون بين الجنوب والجنوب، وبين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي. وينبغي للأونكتاد أن يكتف عملته بشأن الكيفية التي يمكن بها لدينامية التجارة والتدفقات التجارية الجديدة بين الجنوب والجنوب أن تحقق المستوى الأمثل من المكاسب الإنمائية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل. وينبغي للأونكتاد، بصفة خاصة، أن يعزز الدعم الذي يقدمه في خدمة النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والترتيبات النقدية الإقليمية؛

(ب) ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بدور استباقي في معالجة القضايا المتصلة بالتعاون بين الشمال والجنوب. بمعناه الواسع والبناء إلى أقصى حد، بما في ذلك إرساء أسس المشاركة بين الشمال والجنوب على قدم المساواة في جميع مجالات وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

وهذا ينبغي أن يشمل الاضطلاع بأنشطة بحثية وغير ذلك من الأنشطة لمعالجة قضايا الاختلال التّظمي فيما يتصل بالمشاركة في عملية رسم السياسات الاقتصادية العالمية؛

(ج) ينبغي للأونكتاد أن يقيّم، بالاستناد إلى دراسات الحالات القطرية، آثار تحرير التجارة على الحد من الفقر، والتفاوتات في الدخل، ونمو الدخل في البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(د) ينبغي للأونكتاد أن يساعد أقل البلدان نمواً في تقييم التقدم المحرز في باتجاه تعبئة الموارد المحلية دعماً لاستراتيجيات تنميتها الوطنية وتعزيزاً للفعالية الإنمائية للمعونة؛

(هـ) يتسم تعظيم التأثير الإنمائي للمعونة بأهمية كبرى، خصوصاً في وقت يشهد تقلصاً في الموارد. وينبغي للأونكتاد أن ينظر في تقييم التقدم المحرز في اتجاه صياغة استراتيجيات إنمائية مملوكة وطنياً، ودور إدارة المعونة التي تقودها البلدان المتلقية. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد أن يعمل على تقييم التقدم في اتجاه تحقيق فعالية المعونة التي تُقاس بالاستناد إلى تأثيرها الإنمائي من منظور البلدان المتلقية، بما يتوافق مع رغبات الدول الأعضاء في تشجيع المشاركة والانخراط القويين للبلدان المتلقية في توزيع المعونة وإدارتها؛

(و) ينبغي للأونكتاد أن يجري تقييماً مستقلاً للشراكات بين القطاعين العام والخاص في السياق الإنمائي بهدف تحديد ما كان وما لم يكن ناجعاً حتى الآن وما الذي يمكن أن يعمل على نحو أفضل في المستقبل وفي ظل أي الظروف؛

(ز) ينبغي للأونكتاد أن يضطلع أيضاً بدور نشط في تشكيل السياسات المتصلة بتقديم المعونة من الشمال إلى الجنوب من أجل ضمان زيادة استجابة هذه المعونة ودعمها ومراعاتها لاحتياجات ومصالح البلدان النامية المتلقية لها.